# مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثلاثون
محرم ١٤٣٥هـ

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

# مشكلات (أوضح المسالك) بين ابن هشام وشراحه

**د. سعود بن عبد العزيز الخنين**
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

# مشكلات (أوضح المسالك) بين ابن هشام وشراحه

**د. سعود بن عبد العزيز الخنين**
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

**ملخص البحث:**

وجدت كتاب ابن هشام المشهور: (أوضح المسالك) من خير الكتب التعليمية في تراثنا النحويّ، أقبل الناس عليه قديمًا وحديثًا .وقد قمت بدراسة له استعرضت كلام الشراح عنه، ووقفت عند المشكلات في هذا الكتاب محاولاً إحصاءها وبيان رأي الشراح ورأيي فيها، والغرض من ذلك تنبيه الناظرين في هذا الكتاب على ما فيه من هذه المشكلات، معتمدًا على أشهر نسخه التي في يدي الناس هذه الأيام، وهي نشرة الشيخ محيي الدين عبدالحميد، وصنّفت هذه المشكلات في تسعة أمور:

١- مشكلات في ضبط النصّ.
٢- اختلاف كلامه من موضع لآخر.
٣- أمثلة مشكلة.
٤- شواهد مشكلة.
٥- عدم ظهور المراد.
٦- أن يلزم على بعض قوله لوازم غير صحيحة.
٧- أن ينقص أمورًا في بعض المسائل.
٨- أن يزيد أمورًا في بعض المسائل.
٩- مشكلات علمية في تقرير المسائل.

وغرضي أن يراعي الطلاب والأساتذة هذه المشكلات فيجدوا فيها الرأي الصحيح ويستعدوا لها الاستعداد المناسب، ليكتمل فهمهم لهذا الكتاب ويستفيدوا منه تمام الفائدة.

# The Problem of (Awdah Al-Masalik) between Ibn Hisham and his Commentators

**Dr Saud ibn Abdulaziz Al-Khunain**
Department of Syntax, Morphology, and Philology-Faculy of Arabic Language- Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

**Abstract;**

I found that Ibn Hisham's book (Awdah Al-Masalik) is one of the best teaching books in our syntax heritage, that people in the past as well as in these days regard highly. I have studied it and surveyed the opinions of commentators on it, and considered its problems, in an attempt to specify them, and explain what scholars said in regard to these problems. The aim is to introduce a full account of the book to the reader. I used the most famous copy of the book that people have, which is Sheikh Muhyi Eddin Abdul Hamid version. The problems were classified in nine issues:

1. Prblems in text setting
2. Speech differences from one place to another
3. Problematic examples
4. Problematic quotations
5. Ambiguity in meaning
6. The rule he provides leads to problematic applications
7. To minimise some aspects in some issues
8. To add some aspects in some issues
9. Scientific problems in identifying the issues

Hence, I encourage students as well as instructors to consider these problems, and to find a plausible interpretation for it , and then be ready enough to have full comprehension of the book and benefit from it efficiently.

**مقدمة:**

يُعدُّ كتاب ابن هشام (أوضح المسالك) من أشهر شروح الألفية، ومن خير الكتب التعليمية في تراثنا النحويّ، امتاز بالضبط واليسر والعناية بشواهد الكتاب العزيز، وتلقّاه الناس بالقبول قديمًا وحديثًا، فهو المرجع في الكثير من الدراسات الجامعيّة.

والحق الذي لا ريب فيه أن نصيبه من الصحة والكمال وافرٌ غامر، ولعله خيرُ ما يُمكن من كتب التراث، غير أنه جهد بشري تفرّد به عالمٌ واحد، وَضَعَه تعليقًا على متنٍ آخر، وتداوله النُّساخ والناقلون، ولذلك لم يخل من مواضع يقف عندها النظر، وقد تكون في اجتهاد بعض قارئيه، أو في رأي شرّاح كتابه مجانبةً للأظهر ومخالفة للأصوب وللأحرى بالإثبات، وقد يكون الإشكال في كلام ابن هشام، وقد يكون في كلام شرّاحه وناشريه، أو في نقلهم وضبطهم لكلامه.

وقد اجتهدتُ في التماس كل ما يخدم متنَ (أوضح المسالك) عند شرّاحه ضبطًا للفظه ومعناه، وأهمُّها ما في شرحه المشهور: (التصريح) المتداول بين الناظرين فيه، وقد راجعتُ شرحين قبله ل(الأوضح)، فوجدت فيهما مخالفات كثيرة لابن هشام، وهما: حاشية حفيده[1]، وشرح المكي: (رفع الستور والأرائك عن مخبّآت أوضح المسالك)[2]، ونظرت في ملحوظات يس العليمي في حاشيته على التصريح، وما نقله فيه عن

---

١ راجع مثلاً ممّا لم أشر إليه في هذه الدراسة، وهو يمثّل مسائل علمية لا تتعلّق بضبط الكتاب و إحسان المعلومات التعليمية فيه، وإنما هي آراء واجتهادات علمية، ومنها ما هو في حكاية الاتفاق على بعض المسائل، أو في ترجيح بعض الآراء، أو إشارة إلى مخالفة رأي ابن هشام لبعض ما في كتبه الأخرى، أو استدراك وتتمّة ليست بالمهمّة، أو استشكالات غير قوية: ١١/أ، ٣٥/أ، ٣٥/ب (موضعان)، ٣٦/أ، ٣٦/ب، ٣٧/أ، ٣٨/أ (موضعان)، ٣٨/ب، ٤٣/أ، (موضعان)، ٤٧/أ، ٥١أ، ٥٥أ، ٥٨/أ (موضعان)، ٥٨/ب، ٥٩/ب، ٦١/أ، ٦٥/أ، ٦٥/ب (موضعان)، ٦٧/أ (موضعان)، ٦٨/أ، ٦٩/أ (موضعان)، ٧١/أ، ٧٢/أ، ٧٣/أ، ٧٤/ب.

٢ راجع منها ممّا لم أشر إليه في هذه الدراسة: ١٤/أ، ١٨/أ، ١٨/ب، ٢٢/أ، ٣٤/أ–ب، ٤٦/أ –٤٧/ب، ٥٤/أ، ٥٤/ب– ٥٥/أ (موضعان)، ٦٠/ب، ٦٣/أ، ٦٥/أ (موضعان)، ٧٢/أ، ٧٦/ب، ٧٧/ب (موضعان)، ٨٠/أ، ٨٤/ب، ٩٠/أ، (موضعان)، ٩١/أ، ١٠٠/ب، ١٠٧/ب، ١١١/أ، ١١٣/ب، ١١٥/أ–ب (موضعان)، ١١٦/أ، ١٢٠/أ..

الدنوشري، واعتنيت كثيرًا بشرح الشيخ محيي الدين عبدالحميد؛ فهو الذي اليوم بين يدي الطلاب.

ولم أورد كل ما وجدته في هذه الشروح من مخالفات لابن هشام، فقد أعرضت عن مخالفات للشراح لابن هشام في آراء وترجيحات في مسائل عديدة؛ فليس هذا اهتمام البحث وميدانه، وإنما اقتصرت على ما يساعد على ضبط نصّ هذا الكتاب، ويقدّمه في أحسن صورة، ويزيل المشكلات عنه، محاولاً الاختصار والاقتصار على ذكر الإشكال، والغالب في أمرها أنه واضح، يحتاج إلى تقييد أو تبيين، أو يكفي فيه التنبيه، وإن رأيته بحاجة إلى ذكر الوجه الأصحّ في رأي الشرّاح، أو في رأيي – أوضحته، ولا يسمح بحثٌ مثل هذا بالاستطراد في استقصاء المسائل، وإنما غرضه تنبيه الأساتذة الذين يدرسون (أوضح المسالك)، وتوقيف الطلاب الذين يدرسونه إلى هذه المشكلات؛ لعلهم يحسنون تقديرها إذا هم لاقوها فيه.

ولأجل ضبط نصّ (أوضح المسالك) راجعت إحدى عشرة نسخة لهذا الكتاب ما بين شرح له ونسخة خطية ومنشورة، وهي:

١– النص الوارد في حاشية حفيد ابن هشام.

٢– النص الوارد في شرح (أوضح المسالك): (رفع الستور والأرائك). إنْ هما أوردا النصّ، وهما لا يلتزمان بذكره دائمًا.

٣– النص الوارد ضمن شرح (أوضح المسالك) للشيخ خالد الأزهري (التصريح) في نسخته المطبوعة ومعها حاشية يس العليمي.

٤– النص الوارد في الشرح السابق الذي حققه د. عبدالفتاح البحيري.

٥ـ متن (أوضح المسالك) الذي طبعته مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مقتصرا على المتن فقط، في طبعته الثانية ١٣٦٩هـ.

٦– متن (أوضح المسالك) مع الشرح الثاني للشيخ عبدالحميد (إرشاد السالك).

٧– متن (أوضح المسالك) مع الشرح الثالث للشيخ عبدالحميد (هداية السالك).

٨- متن (أوضح المسالك) مع حاشية الشيخ محمد النجار (منار السالك) بالاشتراك مع الشيخ عبدالعزيز حسن.

٩- متن (أوضح المسالك) مع حاشية الشيخ النجار الأخرى (ضياء السالك) المسمى أيضًا: (صفوة الكلام على توضيح ابن هشام)[١].

١٠- ١١- نسختان خطيتان لمتن (أوضح المسالك).

ولا بدّ أن في جمع هذه الاستشكالات وإنعامِ النظر فيها فائدةً كبيرة، يمكن بها بيان وجه صوابها أو تسديد ما فيها من تقصير، ولا يخفى أبدًا أنها في هذا الكتاب مواضع ضئيلة العدد قليلة قياسًا على الجمع الغزير من المسائل التي فيه. ويمكن تصنيف هذه المشكلات التي استوقفت الشارحين هذا الكتاب والناظرين فيه إلى عدة أمور:

**١- مشكلات في ضبط النصّ:**

منها ما هو في ترتيب ابن هشام لألفاظه، وهو قليل جدًّا، وأغلبها في نقل الناقلين عنه، وليست من ابن هشام في شيء، معتمدًا على النسخة المشهورة التي نَشَرها الشيخ محيي الدين عبدالحميد، منها ما هو خطير يؤثِّر في فهم المسألة، وأكثرها ليس كذلك.

**من هذه المشكلات مرتَّبةً حسب ورودها في الكتاب:**

- ذكر أنّ سبب تسكين آخر الفعل: (ضربْت) ونحوه – هو كراهتهم توالي أربع متحركات. (٣٦/١) والإشكال في هذا يسيرٌ في تحسين الألفاظ، وليس في تصحيح المعلومات، ذلك أنّه ذكَّر العدد (أربع) في جميع النسخ المطبوعة التي راجعتها، مع أن المعدود مذكر، وهو (متحرّك)، وله وجهٌ من التأويل بعيد، ولذلك قال الدنوشري معلِّقًا

---

١ وحيثما عبّرتُ فيما بعد في هذا المبحث بأسماء هذه الكتب فإنّما أردت متن (أوضح المسالك) المنشور فيها.

على لفظ ابن هشامٍ هذا: "وأحسن منه أن يقال: أربعة متحركات"[1]. وقد وجدت نسخة خطية جاءت بالأصوب، وفيها: (أربعة متحركات) ( المخطوطة رقم ١٤٤، ل ٦أ)

- عدّ من الملحقات بجمع المذكر السالم: (حَرُّون). (٥٢/١)، وهي هكذا في النسختين الأخريين لشرحي الشيخ عبدالحميد، ونسخة المتن القديمة ونسختَي النجار، لكن في نسختَي التصريح: القديمة (وفيها تحريف آخر) والمحققة ونسخة المتن المخطوطة رقم (٢٦٧٦) ورقم: (١٤٤) وحاشية الحفيد ٧/ب وشرح المكي (رفع الستور والأرائك ١٠/أ.)؛: (إِحَرّون)، وهو الأصوب، ونقل الحفيد عن يونس في همزتها الكسر والفتح.

والتمثيل ب(حرون) دون همزة وارد أيضًا في تمثيل بعض العلماء[2]، وقد يكون فيها إشكالٌ؛ لأنها حينئذ جمع سالم، لا تكسير[3]؛ فلم يحدث فيها تغيير، ولا يقال: إنّ ذلك أيضًا وارد في (إِحَرُّون) على القول: إنّها جمع (إِحرّة)؛ فهو سالم أيضًا، وسبب ذلك أنّه لم يسمع عنهم (إِحَرَّة)، بل (حَرَّة)،[4] فيكون جمعها على (إِحرّون) تكسيرًا؛ لما فيه من الزيادة.

- وقال (٥٢/١): إنّ (اسم) و (أخت) و (بنت) ليست من باب (سنة)... قال: (لأنّ العوض غير التاء). وهو هكذا في النسخة القديمة للمتن وفي المتن المضمن مع شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين ومع شرحي النجار، وهو غير صواب، بل الصواب: (لأنّ العوض غير الهاء)، وذلك لأنه سبق في أول المسألة أن قال: (وعوّض عنها هاء التأنيث)، ولأن العوض في (أخت) و (بنت) هو التاء، وليس الهاء. وهي هكذا (الهاء) – كما هو الأصحّ– في

---

١ حاشية يس على التصريح ٥٥/١.

٢ راجع المساعد ٥٤/١، تعليق الفرائد ٢٤٤/١، الأشموني ٨٥/١.

٣ نبّه على ذلك المكي في: رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ١٠/أ.

٤ راجع المرجعين السابقين، وانظر: التصريح ٢٤١/١.

التصريح بنسختيه وفي نسخة المتن المخطوطة رقم (٢٦٧٦) ورقم (١٤٤) وحاشية الحفيد ٨ /أ..

- أورد من أسماء الإشارة للمؤنث: (ذِهِ) و (تِهِ)، و (ذِه) و (تِه) (١٣٤/١) هكذا دون مزيد إيضاح للتفريق بينها، وربما أشكل ذلك، وأنا هنا لا أشير إلى خطأ، وإنما أرجو مزيدَ توضيح: إمّا بالرسم، فيُكتب الأولان بالياء: (ذهي) و (تهي)، أو بالتصريح والبيان، فيقال: إن الأولين بإشباع الكسرة، والآخَرين باختلاسها، وهذا ما وجدته صريحًا في (التصريح)،١ وكأنها فيه من نصّ كلام ابن هشام وصنيعه، وهذا المظنون به، وهو ما وجدته في النسخة المخطوطة ١٤٤، ل: ٩أ، والأخرى٢٦٧٦ ل: ١٧أ، ولعل الإشكال في نسختنا فقط.

- قال في استعمال الأسماء الموصولة: (ولجمع المذكر كثيرًا....). (١٤٣/١) وهي هكذا في شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين، وفيها سقط لكلمة مهمة، وهي (العاقل)، وهي موجودة في جميع النسخ الأخرى عند غير الشيخ عبدالحميد.

- ضُبط قوله: (وإمّا مجوّزةٌ) بالرفع. (١٨٣/١) وهكذا في شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين. وقد أهمل ضبطَها الشيخُ النجار، ولم يظهر لي وجه قويٌّ في الرفع، فإنها معطوفة على (خاصة بالضرورة) من قوله: (وإمّا عارضةٌ: إمّا خاصة بالضرورة) وأرى أنها بالنصب، حالٌ ممّا قبلها. وضبطُها بالرفع قد يوهم أنها عطفٌ على ما تحقّق من كونه مرفوعًا، وهو أمرٌ قد تقدّم، وهو قوله في أول المبحث: (وهي إمّا لازمة....) وذلك يُفسد تقسيم المسألة عنده. والدكتور عبدالفتاح بحيري ضبطها أيضًا في التصريح٢ بالرفع، لكنّ الشأن عنده مختلف، فإنّ الأزهريّ لمّا أدخلها في تقريره وزاد قبلها ما زاد تغيّر موضعها الإعرابي.

- مثّل في إحدى مسائل جواز كسر همزة (إنّ) وفتحها لما اختل شرطه ووجب فتحه ب(عِلْمِي أنّي أحمد الله) ورَدتْ هكذا مضبوطةً بالشكل. (٣٤٣/١) وهذا تحريفٌ من

---

١١/٤٠٢.

١٢/٤٩٣.

الطابع أو وهَمٌ من المحقق، وهو الأقرب؛ فهو موجود أيضًا في شرحيه الآخرين، وفي نسخة المتن القديمة، والصواب –كما هو ظاهر–: (عَمَلي)؛ لأنّ (الحمد) عملٌ وليس عِلمًا، وعلى هذا شرْحُ الشارحين، وهو الموجود في التصريح بنسختيه، والأشموني والصبان، وشرحَي النجار كليهما. والنسخة المخطوطة رقم: ١٢٤٤، ل ١٩ أ، والأخرى: ٢٦٧٦ ل٣٦ ب) والنص المضمن شرح الحفيد ٢٦/أ وشرح المكي: رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٣٥/ب.

- استشهد لتخفيف (إنّ) وإهمالها ب(وإنْ كلٌّ لما لدينا جميع محضرون)، لكن المحقق ضبطها بتشديد الميم (لمّا). (٣٦٦/١) وذاك غير صحيح للاستشهاد المراد في هذا الموضع، وقد فعل مثل ذلك أيضًا في شرحيه الآخرين، مع أنه لمّا أعربها في الحاشية من نسختنا ذكر أنّ اللام لام الابتداء، وأنّ (ما) زائدة. وضُبطتْ بالتشديد أيضًا في النسخة القديمة للمتن، وضبطت صحيحة في (ضياء السالك) وخاطئة في (منار السالك). وضبطت بالتخفيف في المخطوطة: ١٤٤، ل ٢٠ب) ونصَّ الحفيد على قراءة التخفيف ٢٨أ– ب، وكذا المكي في رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٣٧/ب–٣٨أ..

- أجاز في وصف النكرة المبنية بمفرد متصل في باب (لا) العاملة عمل (إنّ)– الفتح والنصب والرفع، ومثل ب: (لا رجلَ ظريف فيها) وضُبطت الفاء بفتحة وضمة دون تنوين. (٢٤/٢). وهذا ملبس حقًا؛ فهو يوحي بأن الرفع يكون دون تنوين، وكأنه بناء. وقد أعرض الشيخ عبدالحميد عن هذا في شرحيه الآخرين، ولم أجد أحدًا وافقه في الضبط، فلعله من تقصير الطابعين. وضبطت بالضمّ والتنوين في المخطوطة ١٤٤، ل ٢١ب)

- أورد في شروط إجراء (الظن) مجرى (القول) عند غير سُليم قوله: "قال سيبويه والأخفش: وكونهما متصلين....". (٧٧/٢) وقال شارحه المكي: " في كلامه –رحمه الله– خللٌ واختصار يخل بالمعنى، وحقّ العبارة أن يقدم قوله: (وكونهما متصلين) على

قوله: (قال سيبويه والأخفش)؛ فإن شرط الاتصال ليس خاصًا بهما، بل أكثر العرب على ذلك.....".[1]

- مثّل ابن هشام لإحدى مباحث إعمال (تقول) عمل (ظنّ) ب: (تقول لزيد عمرو منطلق). (٢/ ٧٩) وأخلى المحققُ المثالَ من الاستفهام، وهذا ظاهر الإشكال؛ فإنه قد سبق اشتراطه في صدر المسألة. وكذلك فعَل في شرحيه الآخرين، فلم يسبقه بهمزة الاستفهام، وهو كذلك بهذا الإشكال في النسخة القديمة للمتن، وكذا في شرح النجار (منار السالك) وجاءت صحيحة مسبوقة بالهمزة في شرحه الآخر: (ضياء السالك). وهو كذلك صحيحًا في (التصريح) في نسخته المحققة، وأحسبه كذلك في غير المحققة أيضًا، لكن وقع فيه تحريف، ففيه: (كما تقول...) ولعله: ك: أتقول...). ومثله في المخطوط ٢٦٧٦، ل٤٦ أ) وهو بالهمزة صريحًا في المخطوط ١٤٤، ل٣٤ب)

- اشترط ابن هشام في الظرف لينوب عن الفاعل أن يكون متصرّفًا، وفي التمثيل ما يوحي أنه قد جاء به غيرَ متصرّف، حيث ورد هكذا: (جُلِسَ أمامَ الأمير)، بفتح الميم. (٢/ ١٤٨)، وهذا الضبط مشكل جدًا، وتسبّب كثيرًا في عدم فهم المسألة، ولم يضبطها الشيخ عبدالحميد في شرحيه الآخرين. وضبطها النجار ضبطًا صحيحًا في (ضياء السالك) وفي (منار السالك) فضمّ الميم؛ لأنها حينئذ متصرفة مرفوعة، وهي تخرج عن الظرفية على الصحيح، وتتصرّف تصرّفًا تامًا. وهكذا ضُبطت بالضم ظاهرًا في المخطوط ١٤٤، ٢٧ب

- قال في مرجحات نصب الاسم المشغول عنه على الرفع: ومنه (حيث)، نحو: (حيث زيدًا تلقاه أكرمه) (٢/ ١٦٨) أورده هكذا (أكرمه) دون الفاء، وكذا في الشرحين الآخرين للشيخ عبدالحميد: (عدة السالك) و (هداية السالك)، وكذا في النسخة القديمة من المتن وفي (ضياء السالك) و (منار السالك). والظاهر أنّ صوابها بزيادة الفاء قبل

---

١ رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٤٣أ-٤٣ب.

الفعل (أكرمه)، وهو الرأي المعروف عن الناظم[1] الذي يعترضه ابن هشام، وفي حاشية الشارح الشيخ عبدالحميد في الموضع نفسه إيرادٌ للمثال صحيحًا وإتيانٌ بالفاء غير مرة، والفاء ثابتة في المتن الذي في (التصريح) بنسختيه، والمخطوط ٢٦٧٦: ل ٥٥أ، والمخطوط ١٤٤، ل: ٢٩أ، والنصّ المضمّن مع شرح الحفيد ٣٧/ب، وشرح المكي: رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك) ٥١/أ، بل إنّ مدار الاعتراض قد يكون على وجود هذه الفاء[2].

- ذكر في باب الاشتغال أنّ المشتغِل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً كذلك يكون اسمًا، وفي التمثيل له جاء الاسم السابق مرفوعًا، إذ مُثّل ب: (زيدٌ أنا ضاربه الآن أو غدًا). (١٧٢/٢) فكأنه أهمل الوصف، ولم يُعمله. وكذلك ضبطه الشيخ عبدالحميد في شرحيه الآخرين، وكذا في نسخة المتن القديمة، وكذا في (منار السالك)، و (ضياء السالك). ويحتمله ما في المخطوط ١٤٤، ل ٢٩ب، وكان الأولى التمثيل به وهو عامل، فيُنصب الاسم المتقدّم، ويكون المثال: (زيدًا أنا ضاربه الآن أو غدًا) وهو كذلك في المتن المذكور مع (التصريح) بنسختيه. والمخطوط ٢٦٧٦، ل٥٦ أ.

- قال في ختام مسألة شاقة في ختام باب التنازع: "ولم يظهر لي فساد دعوى التنازع في (الأخوين) لأنّ (يظنني) لا يطلبه؛ لكونه مثنى، والمفعول الأول مفرد". (٢٠٥/٢) وهذا لا يستقيم، وهو مناقض لمراده، ويمكن تصويبه ب: (ولم يظهر لي صحة دعوى التنازع) أو (ولم يظهر لي دعوى التنازع) أو (والذي يظهر لي فساد دعوى) عكس كلامه المثبت في المتن، وهذا الأخير هو الذي وجدته في جميع النسخ الإحدى عشرة: المطبوعة والمخطوطة التي راجعتها، بما فيها شرحاه الآخران، ما عدا هذه النسخة التي بين أيدينا. وللمكي منازعة في صحة كلامه، فهو يثبت صحة التنازع لا فساده.[3]

---

١ شرح الكافية الشافية ٦٢٠/٢.

٢ انظر: التصريح ٣٦٩/٢-٣٧٠.

٣ رفع الستور والأرائك ٥٤/ب.

- اشترط في المفعول له أن يكون علة، وفصّله بأنها تشمل ما كان عرضًا، أو غير عرض. (٢/٢٢٥) الموضعان بالعين، وهكذا وجدتهما في كل ما راجعته من نسخ (الأوضح) الإحدى عشرة، لكنّ الشيخ يس العليمي يرى أنّ من المتعيّن أنهما بالغين المعجمة، لا بالعين المهملة التي نصّ عليها المكي١ والشيخ خالد الأزهري.٢ وما ذكره يس العليمي أقرب إلى الفهم وأظهر، غير أنّ النص المنقول إلينا بخلافه.

- حكم في قوله تعالى: (لإيلاف قريش) أن الإتيان بحرف الجر واجب، لجرّ المصدر عند مَن يشترط اتحاد الزمان. (٢/٢٣١) وأورد المكي أنه في بعض النسخ: (عند مَن يشترط اتحاد الفاعل) ووجّهه بأن الأمر بالعبادة عام للجميع، و(الإيلاف) خاص ببعض مَن تولوا تجارتهم،، وأشار إلى نسخ أخرى توافق ما نُقل إلينا، وقوّى الأولَ، وقال: إنه أوضح.٣

- ذكر أنّ من المختص من الظروف المعدود ك (يومين) و (أسبوعين). (٢/٢٣٧) وكذا أورده الشيخ عبدالحميد في شرحيه الآخرين، وهو كذلك في النسخة القديمة للمتن، ومنار السالك، وضياء السالك، لكنّ الذي في التصريح بنسختيه: (وأسبوع)، وكذا في المخطوط (٢٦٧٦، ل٦٥أ، والآخر: ١٤٤، ل: ٣٤أ) ويصدق عليه أنه معدود،، إذ قد يتبادر إلى الذهن اقتصار المعدود على ما كان عددًا.

- وقع تحريف خطير يعيق فهم المسألة، ويبعد أن يُعرَف وجهُ الصواب فيها، وذلك في مثالٍ في باب الاستثناء: (لا إله إلاّ الله واحدٌ). (٢/٢٦٠) وقد تكرّر هذا أيضًا عند الشيخ عبدالحميد في شرحه الآخر: (هداية السالك) و أيضًا في (عدة السالك)، والنسخة القديمة للمتن، وصوابه عند التأمّل: (لا إله إلا إله واحد) ولا تستقيم المسألة إلا على ذلك،

---

١ في رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٥٧/أ.

٢ حاشية التصريح ١/٣٣٥.

٣ رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٥٧/ب.

وهو ظاهر. وقد جاء الصواب في: (ضياء السالك) وفي: (منار السالك) وفي التصريح بنسختيه وفي النسخ المخطوطة.

- قال في باب الاستثناء: (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ، وأمّا بالنظر إلى المعنى فهو نوعان) (٢/ ٢٧٤– ٢٧٥) بتذكير الضمير (هو)، ولا ريب أنّ له وجهًا، على أنّه أراد: (الحكم)، لكن كلامه بعدُ يرجّح أنّه إنّما أراد (المستثنيات) وهي مؤنث، وقد ورد الضمير بالتذكير في جميع شروح الشيخ عبدالحميد الثلاثة، وكذا في شرحَي النجار، والنسخة القديمة للمتن، ويحتمله ما في النسخة المخطوطة: ١٤٤، ل ٣٦ب)، وأمّا في المخطوطة الأخرى: ٢٦٧٦، ل: ٦٩ب) وفي التصريح بنسختيه: (فهي) بالتأنيث، وهو الأظهر.

- وقال: (ثم قال الزجاج وابن مالك). (٢/ ٢٨١) وهكذا هي في المخطوط ٢٦٧٦، ل: ٧٠أ، وشرحَي الشيخ عبدالحميد الآخرَين، وكذا في النسخة القديمة للمتن وفي (منار السالك) و (التصريح) في نسخته غير المحققة[١]، وهو غير دقيق، والصواب: (الزجاجي) فالمراد التلميذ، لا شيخُه، وهي هكذا صحيحة في (ضياء السالك) و(التصريح) في نسخته المحققة، وفي المخطوط: ١٤٤، ٣٦ب. وهو الظاهر من كلام أبي إسحاق الزجاجي في حروف المعاني[٢]، وفي الجمل[٣]، وعليه حديث شرّاحه[٤]، وهو ما عزاه إليه العازون، كأبي حيان والمرادي وابن عقيل والدماميني[٥]، وقد صرّح ابن هشام في المغني بعزوه إليه لا إلى شيخه كما هنا[٦].

---

١ مع أن الشارح الأزهري قد صرّح فيه بكنية الزجاجي (أبي القاسم) وسمّى كتابه المشهور: (الجمل).

٢ ١٠. قال: إنّ (سوى) بمعنى (غير).

٣ ٦١.

٤ كما في البسيط ٢/ ٨٨٢.

٥ راجع: التذييل ٣/ ٥٦أ، توضيح المقاصد ٢/ ١١٧، المساعد ١/ ٥٩٤، تعليق الفرائد ٦/ ١٤١.

٦ المغني ١/ ١٤١.

- ضبط الشيخ عبدالحميد البيت المشهور: (وما كلّ مَن وافى منى أنا عارفُ) بضم اللام. (٢٨٢/١) وهكذا فعل أيضًا في شرحه الآخر: (هداية السالك)، وهو مشكل وخلاف الظاهر؛ فإنه يتحدّث عن تقدّم معمول الخبر، وهو ههنا مفعول به، مع أنه في الإعراب أعربه كذلك، وأشار إلى احتمال رواية الرفع. وهو في شرحه الآخر: (عدة السالك) قد ضبطه ضبطًا صحيحًا بالنصب. وضبطها النجار ضبطًا صحيحًا في (ضياء السالك) وخاطئًا في (منار السالك)..

- قال: (أو قُرن هو ب(أل) الدال على الكمال). (٣٠٨/٢) ولم أجد هذا إلا في هذه النسخة، وكلٌّ مَراجعي لتحقيق مشكل النص فيها: (الدالة) بالتأنيث، بما في ذلك شرحا الشيخ عبدالحميد اللذان لا يكاد المتن فيهما يختلف عنه في شرحه هذا.

- عدّ من مواضع وجوب تأخّر الحال أن يكون العامل مصدرًا مقدّرا بالفعل وحرف مصدري، ومثاله عنده: (أعجبني اعتكافُ أخيك صائمًا). (٣٢٨/٢) وهكذا في الشرحين الآخرين للشيخ عبدالحميد، وفي شرحَي النجار، لكنّ الذي في النسخة القديمة للمتن: (اعتكافٌ أخوك)، وهكذا في (التصريح) بنسختيه، وفي النسخة المخطوطة ٢٦٧٦: ل ٧٤ب، وفيها أثر التصحيح، و جاءت ظاهرة في الأخرى(١٤٤: ل٣٩أ) بضبطٍ ظاهر.

- قال: (فإنّه يجب تقديم حال الفاضلِ). (٣٣١/٢) وكذا في شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين، والنسخة القديمة للمتن، وفي شرحَي النجار. ولكن الذي في (التصريح) بنسختيه: (الحال الفاضلة)، وهو أظهر وأولى. وكذا في النسختين المخطوطتين (٢٦٧٦: ل٧٥أ، ١٤٤: ل٣٩أ).

- تأوّل: (هنيئًا لك) ب: (ثبت لك الخير هنيئًا) أو: (أهنأك هنيئًا). (٣٥٩/٢) والشكّ في هذه الأخيرة؛ فهي هكذا في شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين وفي (ضياء السالك) والنسخة القديمة للمتن، لكنها في (منار السالك): (هنأك هنيئا)، وكذا في (التصريح)

بنسخته، وفيه النصّ على أنها فعلٌ ثلاثي والنقلُ عن كتاب سيبويه[1] وكذلك هي ثلاثيةً في النسختين المخطوطتين. (٢٦٧٦: ل٧٧أ، ١٤٤: ٤٠أ)[2]

- وقال عمّا تفيده الإضافة اللفظية: "أمّا التخفيف فبحذف التنوين الظاهر، كما في: (ضارب زيد) و(ضاربات عمرو) و(حَسَن وجهِه). (٣/ ٩٢) والإشكال في المثال الأخير، وهكذا هو في شرحي الشيخ عبد الحميد الآخرين وشرحَي النجار كليهما والنسخةِ القديمة للمتن والنسخة المخطوطة ١٤٤: ل٤٤أ. وهذا المثال على جوازه إلا أنه ضعيف، وقصَرَه سيبويه على الشعر، ووصَفَه بأنه رديء.[3] وقال عنه الزجاجي: "أجازه سيبويه وحده، (مع أنّ سيبويه –كما رأيتَ– قد وصفه بالرداءة وقصَره على الشعر)... قال: وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا".[4] وعزا ابن مالك إلى المبرّد أنه يمنعه مطلقًا،[5] وعزا الرضي إلى سيبويه وجميع البصريين أنهم يجيزونه على قبحٍ في ضرورة الشعر فقط.[6]

والذي في (التصريح) بنسخته والنسخة المخطوطة ٢٦٧٦: ل٨٤أ: (حسن الوجهِ) وهو الأظهر والأشهر.[7] وهو المظنون أن ابن هشام أراده، فليس له أن يترك مثالاً مشهورًا سائغًا عند الجميع إلى مثال رديء خطّأه بعضُ العلماء، وقصرَه جمهورهم على الشعر مقرّين برداءته.

---

١ النسخة المحققة ٢/ ٦٨٤–٦٨٥، وغير المحققة ١/ ٣٩٣. وهو كذلك في الكتاب ١/ ٣١٦–٣١٧.

٢ وكذلك هي عند الأشموني الذي سبق غير مرة أنّ لفظه يقارب لفظ ابن هشام. (الأشموني ٢/ ١٩٣) وانظر تقرير الصبان.

٣ الكتاب ٢/ ١٥٩، وهو كذلك رديء عند ابن يعيش (شرح المفصل ٦/ ٨٦–٨٧).

٤ الجمل ٩٨. لكنّ الذي في شرح التسهيل أنّ الكوفيين يجيزونه في النثر والنظم، واختار ابن مالك قولهم. (شرح التسهيل ٣/ ٩٦، ونحوه في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٩).

٥ شرح التسهيل ٣/ ٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٨.

٦ شرح الكافية ٢/ ١/ ٧٥٢.

٧ وكذا في الأشموني ٢/ ٢٤١، وقد علمت ما بينه وبين ابن هشام من تقارب في الألفاظ.

- من أمثلته في باب الإضافة: (أيَّ رجل جاءك فأكرمه). (٣/ ١٤٤) بنصب (أيّ). وكذلك هي في شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين، وكذا في ضياء السالك، والنسخة المحققة من التصريح، ولم تُضبط في (منار السالك) ولا في النسخة القديمة للمتن والنسخة غير المحققة للتصريح ولا في النسخة المخطوطة ٢٦٧٦: ل:٨٨ ب، لكن الظاهر في الإعراب: (أيٌّ) بالرفع، فهي مبتدأ، فالفعل بعدها قد تعدى إلى مفعوله بعده، واكتفى به، فلا يطلب اسم الاستفهام مفعولاً به له. وهكذا وجدتها مضبوطة في النسخة المخطوطة: ١٤٤، ل: ٤٦أ.

- قوله في مسائل الفصل بين المضاف والمضاف إليه: "الثانية أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني.... أو ظرفه" (٣/ ١٨٢) وفي العبارة اضطراب، فإن كلمة (إما) تقدمت، ومكانها الصحيح بعد قوله: (والفاصل) لتكون صحة العبارة: أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني... أو ظرفه)[1] والطريف أنّ نحوًا من هذا الاضطراب في العبارة والتقديم وقع أيضًا في هذا الموضع نفسه عند الأشموني، ونبّه عليه الصبان.[2]

- في حديثه عن إضافة المصدر إلى الفاعل ثم لا يُذكَر المفعول مثّل بقوله تعالى: (ربنا وتقبّل دعاءِ). (٣/ ٢١٤) وهكذا وردت في شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين وشرحَي النجار والنسخة القديمة للمتن، ولا ريب أنّ هذه قراءة صحيحة، لكنه كان يتحدث عن الإضافة إلى الفاعل، فكان الصواب أن يثبت القراءة الأخرى: (ربنا وتقبّل دعائي)، بذكر الياء، وهي فاعل المصدر، وبهذه تُفهم المسألة، أمّا القراءة الأولى فتشكل، وقد تشعر بالخلل والتناقض. والآية صحيحة بإثبات الياء في (التصريح) بنسختيه والمخطوط بنسختيه: ٢٦٧٦: ل٩٤ب، والمخطوط ١٤٤: ل: ٤٨ب.

---

١ راجع حاشية يس ٢/ ٥٨، وحاشية الشيخ عبدالحميد.

٢ ٢٢/ ٢٧٦

- وقال: "تحوّل صيغة (فاعل) للمبالغة والتكثير إلى: (فعّال) أو (فعول).... فيعمل عمله بشروطه...". (٣/ ٢١٩) وهكذا في شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين وفي شرحي النجار وفي النسخة القديمة للمتن، ويشكل منه قوله: (فيعمل)، وهو يتحدث عن عدة صيغ؛ ولذلك جاء في (التصريح) بنسختيه: (فيعملن)، وكذا في النسخة المخطوطة٢٦٧٦: ٩٥أ، والأخرى١٤٤: ل٤٩أ.

- ذكر في الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أن منصوبها لا يتقدّم عليها بخلاف منصوبه. قال: ومن ثمّ صحّ النصب في: (زيدًا أنا ضاربه) وامتنع في نحو: (زيد أبوه حسن وجهُه). (٣/ ٢٤٨) والإشكال في ضبط هاء (الوجه)، وفيها خفاء شديد وإيهام، فقد رفعها محقق هذه النسخة، وكذلك شرحاه الآخران، ومنار السالك، في حين لم تضبط في (ضياء السالك) وفي النسخة القديمة للمتن والنسخة غير المحققة للتصريح، والنسخة المخطوطة٢٦٧٦: ل:١٠٠ب. والوجه نصبها، كما في النسخة المحققة من (التصريح) وكما في النسخة المخطوطة ١٤٤: ل:٥١ب، وعليه صريح شرح الشيخ خالد، فقد بيّن أنه لا يجوز نصب (الأب) بصفة محذوفة معتمدة على (زيد) تفسّرها الصفة المذكورة المشتغلة بنصب (وجهَه)؛ لأنّ الصفة المشبهة لا تعمل في متقدّم، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً؛ فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان، و(حسن) خبره والجملة خبر (زيد).

وعلّق الحفيد على هذا الموضع أنّ الأولى التمثيلُ ب: (وجه الأب زيدٌ حسنه) قال: لأن في (زيد) مانعًا آخر، وهو كونه غير سببيّ. (حاشية الحفيد٥٨أ.) وكذلك قال المكي في: رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٨٣/ب.

- وذكر في شأن الصفة المشبهة أيضًا أنه يلزم كون معمولها سببيًا، أي: متصلاً بضمير موصوفها، إمّا لفظًا، نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهُه)، وإمّا معنى، نحو: (زيدٌ حسنٌ الوجهُ). (٣/ ٢٤٨) هكذا ضبطها الشيخ عبدالحميد برفع الكلمتين الأخيرتين، وعدم تنوين أولاهما، وهكذا هي في: (ضياء السالك)، وأمّا الذي في شرحيه الآخرين: (حسنُ الوجهِ) بجر الأخيرة، وكذا في: (منار السالك)، وهي عندي أظهر في الخطأ؛ والأول أهون، ولعله

مطبعي، والصواب فيهما: (حسَنٌ الوجهُ)، بدليل أنه قدّر بعده (من)، فالتأويل: (حسَنٌ الوجهُ منه). وهكذا ضُبطت صحيحة في النسخة المحققة من التصريح، ولم تُضبط في النسخة القديمة للمتن، ولا في النسخة غير المحققة للتصريح والنسخة المخطوطة٢٦٧٦: ل١٠٠ب. وأمّا النسخة الأخرى ١٤٤ فقد أُحسن فيها ضبط الكلمة الأولى: (حسنٌ) لكن أسيء ضبط الأخرى: (الوجه) فقد نُصبت.

- قال عن التوكيد ب(النفس) و(العين): "وأمّا في التثنية فالأصحّ جمعهما على (أفعُل)، ويترجّح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم، وغيره بعكس ذلك". (٣٢٨/٣) وههنا أمر لفظي يسير يتعلق بشيء من كلامه السابق، وهو قوله: (بعكس ذلك)، فقد وردت هكذا في الشرح الكبير للشيخ محيي الدين وفي شرحي النجار، لكن الذي في شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين والنسخة القديمة للمتن: (يعكس ذلك)، وكذا في نسختي (التصريح) والنسخة المخطوطة٢٦٧٦: ل:١١١ب، والأخرى١٤٤: ل٥٦أ. وفي حاشية الحفيد ٦٢أ وشرح المكي: رفع الستور والأرائك ٩٣/ب، وهو الأظهر، وخطبه هيّنٌ جدًا.

- وردت الآية الكريمة هكذا في شرح الشيخ عبدالحميد: (تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرًا من ذلك جنات ويجعل لك قصورا) ناقصة: (تجري من تحتها الأنهار). (٣٩٤/٣) وكذلك هي في شرحيه الآخرين، ووردت كاملة في النسخة القديمة للمتن، وفي شرحي النجار، وأمّا في (التصريح) بنسختيه، فقد توقف ابن هشام عند (جنات) وأكملها الشارح. وكذا في النسخة المخطوطة٢٦٧٦: ل١١٨أ، و١٤٤: ل:٥٩أ.

- في حديث ابن هشام عن قوله تعالى: (والذين تبوؤوا الدار والإيمان) قال في كلام طويل:.... لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان...). (٣٩٧/٣) وهي كذلك في شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين والنسخة القديمة للمتن والنسخة المخطوطة ١٤٤: ٦٠ب، والإشكال يسير وظاهر، فالمقصود بالآية الأنصار[1]، وليس

---

١ كما في الأشموني٣/ ١١٧، والألفاظ متقاربة، أو متطابقة.

المهاجرين. ونبّه على ذلك الشيخ يس العليمي[1]، ونبّه النجار على هذا السهو أيضًا في حاشية (منار السالك)، واعتمد الصواب في متن (ضياء السالك) والذي في النسخة المخطوطة٢٦٧٦: ل١١٨ب اختلاف يسير: (لعدم الفائدة في تقييد الأنصار على المهاجرين لمصاحبة الإيمان).

واحتال الشارح الأزهري على نصّ ابن هشام المشكل، فجعل التقدير: (لعدم الفائدة في تقييد الأنصار المعطوفين على المهاجرين...). وأبعد حفيد ابن هشام والصبّانُ النجعةَ فجعلا من تأويله أن تُقرأ بفتح جيم (المهاجرين): أي: المهاجَر إليهم[2]، ولم يعجب ذلك المكي في شرحه.[3] وأورد الحفيد أيضًا أن الأنصار يمكن أن يقال لهم: إنهم مهاجِرون.[4]

- وذكر ابن هشام في الموضع السابق نفسه: "ويجوز حذف المعطوف عليه بالفاء والواو، فالأول كقول بعضهم: (وبك وأهلاً وسهلاً)..." (٣/٣٩٧) وكذلك أوردها الشيخ عبدالحميد في شرحيه الآخرين، وهي كذلك في النسخة القديمة للمتن، وقليلٌ من التأمّل يؤكّد أن في الكلام اضطرابًا يسيرًا جدًّا، وأنّ تصويبه: (ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء). وهكذا وردت في شرحي النجّار، وفي نسختي (التصريح) والنسخة المخطوطة ٢٦٧٦: ل١١٨ب، والنسخة الأخرى١٤٤: ل٦٠ب. ونبّه المكي على هذا الخطأ، وقال: إنه واقع في أكثر النسخ.[5]

- ذكر ابن هشام في صدر باب الندبة أنّ حكم المندوب حكم المنادى، فيضم في نحو: (وازيدا)..... (٤/٥٢) وهذا مشكل، فكيف كان مضمومًا؟ وقد جاء الشيخ عبدالحميد بمثل هذا في شرحيه الآخرين، وهو كذلك في النسخة القديمة للمتن، ولكنّ

---

١ في حاشيته على التصريح ٢/١٥٤.

٢ حاشية الحفيد ٦٥/ب حاشية الصبان ٣/١١٧.

٣ رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٩٦/ب.

٤ حاشية الحفيد ٦٥/ب.

٥ رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٩٦/ب.

الذي في شرحي النجار – وهو الحق –: (وا زيدُ)، وكذا في نسختي (التصريح) والنسخة المخطوطة٢٦٧٦: ل:١٢٦ب، و١٤٤: ل:٦٤أ. وأحسبه ظاهر الصواب.

- وفي تحريفٍ من المحقق مشكلٍ كثيراً؛ لعدم تبيّن أمره قال: إنك تقول في ترخيم (علاوة): (يا علا). (٤/٦٦) وكذلك أوردها الشيخ عبدالحميد في شرحيه الآخرين، وهي كذلك في النسخة القديمة للمتن وفي شرح النجار: (منار السالك)، لكنّ الصواب: (يا علاو)، كما في شرح النجار الآخر: (ضياء السالك) وفي (التصريح) بنسختيه، وفي النسخة المخطوطة٢٦٧٦: ل١٢٨ب، ١٤٤: ل٦٠ب. وهو ظاهر جداً، وفي كلام ابن هشام بعد ذلك ما يدل عليه ويصرح ببقاء الواو، فهو يجيز قلبها همزة لتطرفها.

- قال عن نحو: (إياك والأسدَ): إنّ الأصل فيه: (احذر تلاقي نفسك والأسدَ). (٤/٧٦) ضبطها الشيخ عبدالحميد بفتح الدال، وكذا في شرحيه الآخرين. والذي في شرحي النجار: (والأسدِ) بالجرّ. ولم تضبط في النسخة القديمة للمتن ولا في النسخة المخطوطة٢٦٧٦: ل١٣٠أ، ولا الأخرى١٤٤: ل:٦٠ب.، وأمّا ما في (التصريح) بنسخته المحققة فبالفتح، فهو موافق لما في طبعة الشيخ عبدالحميد، وهو الظاهر؛ فهو معطوف على المفعول به، ولا وجه لجره.

- في الممنوع من الصرف الذي جاء على وزن (مفاعل) ذكر منه ما سُمّي به من لفظٍ ارتُجل للعلمية، ومثّله ب(كَشاجم) وحكم عليه بالمنع من الصرف. (٤/١١٨) وأخذ عليه الشارحان: المكي١ والأزهري٢ أنّه بضم الكاف، وليس بفتحها؛ فليس على زنة (مَفاعل).

والأشموني الذي في الغالب يقتفي أثر ابن هشام لم يمثّل به، وإنما مثّل بمثالٍ أسلمَ منه، وهو: (هَوازن).٣ وعلّق الصبان: كذا في نُسخ، وهي ظاهرة، وفي نُسخ أخرى:

---

١ في رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك) ١٠٧/أ.

٢ في التصريح ٤/٢١٨، وانظر: حاشية الشيخ عبدالحميد.

٣ الأشموني٤/٢٤٨–٢٤٩.

(كشاجم) بشين معجمة ثم جيم، واعتُرض عليها بأنّ (كشاجم) بضم الكاف، اسم الشاعر المعروف، وأجيب بأنه يحتمل أنّ مراد الشارح اسمٌ آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر.[1]

- وفي ضبطٍ مشكل جدًّا في مسألة هي من أعسر المسائل على الإطلاق، ثم زادها إشكالاً ما فيها من ضبط غير صحيح، فقد قال في مسألة نصب الفعل بعد (حتى) ورفعِه: ويُرفع الفعل بعدها إن كان حالاً مسببًا فضلة.... ويجب النصب في مثل: (لأسيرنّ حتى تطلعَ الشمس)... لانتفاء السببية، بخلاف: أيُّهم سار حتى يدخلُها)؛ فإنّ السير ثابت، وإنّما الشكّ في الفاعل، وفي نحو: (سيري حتى أدخلُها) لعدم الفضلية، وكذلك: (كان سيري أمسِ حتى أدخلُها) إنْ قدّرت (كان) ناقصة، ولم تقدر الظرف خبرًا". (٤/ ١٧٧) والإشكال في ضبط (أدخلها) الأخيرة والتي قبلها بالضم، وإني لأراهما بالنصب، كما هو في النسخة المخطوطة ١٤٤: ل٦٦ب؛ فهما معطوفتان على: (ويجب النصب في مثل) وليستا معطوفتين على: (بخلاف: أيهم سار حتى يدخلُها). وقد نص على ذلك الشارح المكي[2]، ولم يبرّئ ابنَ هشام من التقصير، وقال: "وكان حقه أن يذكر هذا المثال بعد المثال الأول، ممّا يجب فيه النصب".

وضبطُ المحقق الشيخ عبدالحميد هنا بالرفع يوافق ضبطه في شرحيه الآخرين، ويوافق النسخة القديمة للمتن، ويوافق ما في شرحي النجار، مع أن كلامه في شرح المثالين يخالف ضبطهما. وكلام الشارح الأزهري صريح في مخالفة ضبط الشيخين: عبدالحميد والنجار؛ فهو يوجب النصب في المثالين الأخيرين، وضبطها كذلك محققه. ولم تضبط في النسخة المخطوطة ٢٦٧٦: ل١٤١أ.

- في العطف على فعل الشرط قبل الجواب قول الشاعر: (ومَن يقتربْ منا ويخضعَ نؤوه....) قال المكي: وقع في بعض النسخ بعد النصب ما نصّه: ( بإضمار (أن)

---

١ الصبان ٤/ ٢٤٩.

٢ في رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ١١١/أ.

قياسًا على الشرط). قال: ولا معنى لقوله: (قياسًا على الشرط، وإنما امتنع الرفع لأنه على الاستئناف، ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء، بخلاف الواقع بعد الجزاء.١

**٢- اختلاف كلامه في موضعٍ عن آخر:**

- أورد قولَ الشاعر: (وقد جاوزت حدَّ الأربعينِ) بكسر النون مرتين، أولاهما على أنه أجراه مجرى (غسلين)، فكسرتُه كسرة إعراب، وثانيتهما على أن علامة جرّه الياء، لكن النون كُسرت، وهذا خاص بالشعر. (٦١/١، ٦٨) وكلا التخريجين قد قيل من قبله في البيت، لكن كلامه لم يكن صريحًا في ذلك، بل قد يُشعر بالتناقض، حين يأتي في موضعين، بكلامين مختلفين، دون الإشارة إلى أن ذلك من اجتهاد العلماء في التخريج. وقد انتقد بلطفٍ الأزهريُّ ابنَ هشام وابنَ مالك من قبله في الاستشهاد بالبيت على الوجهين٢. وأشار الدنوشري إلى تناقض في صنيعهما هذا، وأوردَ جوابًا عنه.٣

- مثَّلَ ل(أل) الموصولية وهي داخلة على الصفة المشبهة، فقد مثّل ب (الأعمى) و (الأصمّ) و(الحسَن) (١٦٥/١، ٧٣)، وهذا مخالف للراجح، وانتقده بسببه حفيده ٤، والمكِّي، ٥ كما أنه مخالفٌ لصنيعه هو في باب الصفة المشبهة، فقد جعلها فيه هي المعرِّفة (٢٤٩/٣)، ونُقل عنه هذا الاختلاف بين رأييه في شرح القطر للفاكهي٦، وكلامُه في المغني صريح في مخالفة كونها تأتي مع الصفة المشبّهة موصولية، فقد قال عن كونها موصولية مع الصفة المشبهة: "ليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت؛ فلا تؤوّل بالفعل الدال على الحدوث؛ ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة

---

١ رفع الستور والأرائك ١١٤ أ-ب.

٢ التصريح١/ ٢٦٦

٣ (حاشية يس١/ ٧٩)

٤ حاشيته على التوضيح ٩/أ. واعتذر له بأنّ هذا مثال؛ فيكفي في صحة التمثيل به كونُه صحيحًا على قولٍ.

٥ في رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ١٢/أ-ب. وكذا في ٨٣/ب- ٨٤أ.

٢١٣/١٦

باتفاق[1]". وهذا هو الراجح؛ لحجة ابن هشام في (المغني) القوية السابقة، وهو أيضًا رأي الرضي[2]، ونقله الدماميني عن جماعة من النحويين، خصّ منهم بالذكر ابنَ الحاجب[3].

وكونُ المتصلة بالصفة المشبهة موصولةً هو رأي بعض المتأخرين، منهم ابن مالك[4] وابنُه[5] وابن عقيل[6]، وحكى أبو حيان الخلاف بين النحويين في ذلك[7]، ومثله ابن عقيل[8]، ونقل فيه عن ابن عصفور القولين. فلو أن ابن هشام جعلها هي المعرفة مع الصفة المشبّهة لسلم من مخالفة الجمهور، وبرئ من شِبه التناقض ومن تعسير المسألة على قارئي كتابه.

والعجيب أنّ ابن هشام قبل هذا الموضع بقليل – في أوّل حديث الصلة حين ذكر (أل) – مثّلها متصلةً باسم الفاعل وباسم المفعول فقط (١/ ١٥٣) ورضي شارحُه منه بذلك، وعلّل سكوتَه عن الصفة المشبهة، نحو: (الحسَن)؛ قال: لأنّ (أل) الداخلة عليها حرف تعريف، وقال: على ما صححه في المغني.[9] فتأمّل هذا الاختلاف في عمل ابن هشام في موضعين قريبين في باب واحد.

- ذكر أنّ (أل) في (النجم) و (العقبة) و (البيت) و (المدينة) و (الأعشى) أنها زائدة لازمة إلا في نداء.... (١/ ١٨٤) والإشكال في قوله: (زائدة)؛ فإنّ هذا يناقض ما صدّر به الفصلَ من قوله: "من المعرّف بالأداة ما غلب على بعض مَن يستحقه"، فعدّها معرِّفة، والمعرّفة تغاير الزائدة وتخالفها وتقابلها في تقسيمات (أل)، والطريف والمهمّ أن كلمة (زائدة)

---

١ المغني١/ ٤٩.

٢ شرح الكافية ٢/١/ ٢٠٨.

٣ تعليق الفرائد ٢/ ٢١٥.

٤ شرح التسهيل١/ ٢٠١

٥ شرح الألفية٩٣

٦ المساعد ١/ ١٤٩

٧ الارتشاف ١/ ٥٣١

٨ شرح الألفية ١/ ١٠٦

٩ التصريح١/ ٤٤١

الزائدة لم ترد في نص التوضيح الذي مع التصريح،[1] ولا في النسخة المخطوطة ٢٧٦٧ ل: ٢٢أ ولا في نسخة ١٤٤، ل:١٠ب،[2] ولا في النص الذي أورده حفيده مع شرحه ٦٧/ب. فأغلب الظنّ أنها لا تثبت.

ولعل ابن هشام على فرض ثبوتها إنما أراد أنها كانت في الأصل معرفة، وأصبحت بعد الغلبة لازمة، وهذا معنى كلامه في المغني[3]، وله وجه، وكان الأولى إظهارَ ذلك.

- بدأ في تعريف الاشتغال بأنّه إذا اشتغل فعلٌ متأخّرٌ بنصبه لمحلّ ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم. (١٥٨/٢) وهذا صريحٌ بأنّ الفعل المتأخر يتّجه لما بعده على طريق النصب، ولكنه في آخر الباب ذكر أن هذا الفعل المتأخّر قد يتجه لما بعده على طريق الرفع. (١٧٤/٢) وظاهر كلامه الأخير أنّه يعده من باب الاشتغال، وهو أيضًا ظاهر كلامه في كتبه الأخرى، كالجامع الصغير[4]، وهو ظاهر كلام بعض النحويين،[5] وعلى هذا ظاهر التسهيل وشروحه[6]، فيكون في كلامه لبسٌ، فقد حصر أوّلَه في النصب، وجاء في آخره بالرفع. وعلى هذا أيضًا فيكون تعريف ابن هشام قاصرًا. وإن كان لا يراه منه فيكون عمله مشكلاً، كيف أورده في الباب[7]. والنحويون في مصنفاتهم مختلفون، فمنهم من يعده من الاشتغال، ومنهم من لا يعده.

- ذكر القول المشهور أنّ النصب في الاستثناء التامّ المنفي عربي جيد. (٢٥٨/٢) ثمّ جاء بما يخالف هذا حين جاء حديث (غير) التي لها أحكام المستثنى تمامًا على

---

١١/٥٠٠

٢ ووردت كذلك في شرحي الشيخ عبدالحميد الآخرين للتوضيح: هداية السالك وإرشاد السالك، وكذا في النسخة القديمة لمتن التوضيح، وكذا في شرحَي النجار: ضياء السالك ومنار السالك.

٣ ١٣/٥١، وانظر: الصبان ١/١٨٥.

٤ ٨٣.

٥ كما في: الارتشاف، ٣/١١٤.

٦ التسهيل ٨٢، وراجع:تعليق الفرائد ٤/٣٠٢، الصبان ٢/٨٦، حاشية يس١/٢٩٦)

٧ وقد أشار إلى هذا الصبان ٢/٧٢، وانظر حاشية يس على شرح القطر ٢/٨٠، ففيها فوائد.

اختلاف أحكامه، فقال حينئذٍ عن النصب فيها: إنه ضعيف. (٢/٢٧٨) ونحوه عند الأشموني،١ وهو حقًّا مشكل؛ فهناك فرق كبير بين: (عربي جيد) و قوله: (ضعيف)، ولعله أراد أنه ضعيف نظرًا إلى الخيار الآخر، وهو الإتباع، أمّا من حيث ذاته فهو قويٌّ غير ضعيف.

- المثال: (هذا خاتمٌ حديدًا) أورده مرتين في بابين مختلفين: مرة على أنه من الحال، ومرة على أنه تمييز. (٢/٢٩٩، ٣٦٦/٢) وأشار في الموضع الأخير منهما إلى كلا الاحتمالين، وكان الأولى أن يحرّر إعرابه، ويجعله في أحد البابين، وذلك خيرٌ من أن يشكل أمرُه، وهو أقرب إلى التمييز، وذلك لانتفاء الاشتقاق فيه، والاشتقاق أصلٌ في الحال، والجمود أصلٌ في التمييز، بل هو الواجب فيه.

- أورد الحكمَ المشهور في معمول اسم الفاعل الذي يتلوه مباشرة، وهو أنه يجوز نصبه، ويجوز جرّه على الإضافة، وأضاف: "وأمّا ما عدا التالي فيجب نصبه، نحو: (خليفة) من قوله تعالى: "إني جاعلٌ في الأرض خليفةً". (٣/٢٣٠) وظاهرُ هذا يناقض ما سبق أن قرّره في باب الإضافة من أنه يجوز في السعة أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، واستشهد له هناك بقراءة بعض القرّاء: "فلا تحسبنّ اللّهَ مخلفَ وعدَه رسلِه". وبقول الشاعر: (وسواك مانعُ فضلَه المحتاج) أو ظرفُه، واستشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركو لي صاحبي) وقول الشاعر: (.... كناحتِ يومًا صخرةٍ بعسيل). (٣/١٨٢–١٨٤) وبناءً على هذا الحكم الأخير فإنه يجوز قياسًا في الآية التي أوردها أوّلاً أن يقال في غير القرآن: (إني جاعلُ في الأرض خليفةٍ) فتباين الرأيان.

وما حكَم به ابن هشام في أول هذا الإيراد هو الموافق لنصّ الألفية، ولا شكّ في إبهامه، ولعله إنما أراد التعليق على ما بعد إضافة اسم الفاعل لما بعده؛ فلا يضاف مرة أخرى؛ لأنّ الاسم لا يضاف مرتين، ولذلك وجب فيما بعده النصب، في مثل: (هو معطي

---

١ ٢/١٥٥. وهناك تقارب لفظي بين الكتابين. وسبق الإشارة إلى ذلك.

زيدٍ مالاً). وهذا قد يصحّ أن يكون عذرًا للألفية، ولما في شرحها لابنه[1]، وعذرًا لما في شرح الكافية الشافية[2]، لكنه لا يصلح عن ابن هشام؛ لأنه أورد الآية: (إني جاعلٌ في الأرض خليفةً)، وليس فيها إضافة اسم الفاعل لما بعده مباشرة، إلاّ أن يُعتقد أن سبب منع الإضافة وجودُ الفاصل (وهذا الظاهر من كلام الأزهري في التصريح) فهذا عينُه المناقض لكلامه في باب الإضافة.

وقد تنبّه اللقاني لما في كلام ابن هشام من اختلاف، فأجاب عنه بأنّ المجرور بالإضافة هو التالي حكمًا، وغيره غيره، وإن تقدّم لفظًا،[3] وأصل هذا الاعتذار عن ابن هشام لحفيده في حاشيته على التوضيح،[4] كأنه يريد أن يقول: إنه أراد أنك تضيف الوصف إلى معمول، وهذا المعمول المضاف إليه في الحقيقة والحكم هو التالي للوصف، وإن كان مفصولاً بينهما؛ لأنّ علاقة المضاف بالمضاف إليه وطيدة، أليسا في حكم الكلمة الواحدة؟ فعلى هذا تكون أضفته إلى التالي للوصف، ولو كان بينهما فاصل، ثمّ لا يجوز لك فيما عداه إلاّ النصب. فلم يناقض ذلك ما سبق في باب الإضافة، ففي قراءة بعضهم: (مخلف وعدَه رسلِه) التالي ل(مخلف) هو (رسل) لأن الأول مضاف، والثاني مضاف إليه، ثم يجب نصب ما عدا ذلك، وهو (وعْدَ). ولا أرى هذا الاعتذار إلا تكلفًا؛ فإن قول ابن هشام (يتلو) و (التالي) إنما أراد وصفًا لفظيًّا للفظٍ يتلو لفظا، وبسبب هذا التوالي اللفظي استحق ما استحق من أحكام.

وقد وقع مثل قول ابن هشامٍ لابن عقيل في شرح الألفية، وكلامهما يلزم عليه هذا الإشكالُ وآخرُ مثلُه، فقد علّق الخضري على ابن عقيل: "وإنما ينصب ما سواه إذا لم يكن فاعلاً، وإلاّ وجب رفعه، ك(هذا ضارب زيدٍ أبوه)، ولم يكن التِّلْوُ ممّا يُفصَل به بين

---

١ ٤٣١.

٢ ١٠٤٦/٢.

٣ حاشية يس ٦٩/٢

٤ ٥٧أ.

المتضايفين، وإلاّ جاز جرّه، ك (هذا معطي درهمًا زيدٍ و (مخلف وعدَه رسلِه). ثم قال معتذرًا: ولم ينبّه على ذلك لظهوره من مواضعه"[1] وهذا الاعتذار بحروفه مأخوذ عن الصبان الذي اعتذر به عن الأشموني الذي وقع كعادته في مثل ما وقع فيه ابن هشام[2]، فهذا يصلح أن يكون أيضًا عذرًا عن ابن هشام، غير أنه لا يُخلي ساحته تمامًا من الإيهام؛ فلم يستثن ما سبق في الفصل بين المتضايفين.

وعامة العلماء حين يذكرون هذه المسألة يحكمون أنّ هذا هو الغالب، ولا ينسون ما سبق في باب الإضافة فيستثنونه، وربما نصّ بعضهم على كونه شاذًا، مع أن هذا يخالف الحكم في باب الإضافة؛ فظاهرٌ هناك الاطراد.[3]

وقد يُلتمس على وجهٍ بعيدٍ جدًا لابن هشام تأويلٌ، وهو أنه في باب إعمال اسم الفاعل إنما عنى الفضلة، كما صرّح به، فهذه يجب نصبها إن وُجد الفاصل، أمّا في باب الإضافة فالمجرور رغم الفاصل قد لا يكون في الأصل فضلة؛ لأنه في الأصل هو الفاعل في المعنى، وهم (الرسل) في: (مُخلف وعدَه رسلِه) و(المحتاج) في: (مانع فضلَه المحتاجِ)، وأمّا الفاصل في الحديث: (تاركولي صاحبي) فهو فاصلٌ مستهان به؛ لأنه متعلق باسم الفاعل ومن لوازمه، فكأنّه من تتمّته. وكذلك (يومًا) من: (ناحت يومًا صخرة بعسيل) فإنما هي مقحمة لإكمال الوزن، ولم يعتمد عليها المعنى، ولو سقطت ما أثّرت في التركيب. ولكنّ ذلك أيضًا لا يعفي تعبير ابن هشام من عدم الضبط.

- قال عن صيغتي التعجب القياسيتين: "وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجّب الذي كان يستحق الوضع" (٢٦٢/٣) وفي هذا وقفتان: الأولى: أنه سبق أن ذكر أن اللام تدل على معنى التعجب (٢٣/٣) فقد اختلف كلامه، ولم تصدق علته، وقد أشار

---

١ (حاشية الخضري ٢٧/٢)

٢ (حاشية الصبان ٣٠٠/٢)

٣ انظر مثلاً: التسهيل وشرحه ٨٤/٣-٨٥، الارتشاف ١٨٥/٣ مع أنه في الصفحة التالية قال كقول ابن هشام في الآية، توضيح المقاصد ٢٦/٣، المساعد ٢٠١/٢-٢٠٢، تعليق الفرائد ٣٢٥/٧-٣٢٦.

إلى هذا الشيخ عبدالحميد في الحاشية، وهو نظر وجيه ومأخذ دقيق. الثانية: أنه قد مضى أولَ الكتاب أنّ تضمّن معنى الحرف إنما يكون سببًا للبناء لا للجمود، وفي هذا خلطٌ للمسألتين، على أنه لم يؤلَف في الدرس النحوي تفسيرُ وجهِ جمود الأفعال، كما لم يُبحث سبب بنائها، إنما الذي أُلف بحثُ سبب بناء الأسماء؛ لأنها خالفت الأصل فيها، وهو الإعراب.

ولم يبحث ابن هشام علّة الجمود في (نِعم) و(بئس) وفي (عسى) و(ليس)، ولو فُرض أن سبب جمود (ليس) هو تضمنها معنى الحرف (ما)، وأنّ سبب جمود (عسى) تضمنها معنى (لعلّ)، فما علّة جمود (نِعم) و(بئس)؟

لم يُجز أن تكون (كُلاً) من قوله تعالى: (إنّا كُلاً فيها) توكيدًا؛ لأنها لم تتصل بضمير المؤكَّد، وأجاز فيها وجهين: أحدهما: أن تكون حالاً من ضمير الظرف، يريد: (فيها). (٣٢٨/٣) مع أنه قد سبق في باب الحال أنْ حكَم أنّ الحال لا تتقدّم على عاملها إن كان لفظًا مضمّنًا معنى الفعل دون حروفه، (٣٢٨/٢) وإنْ عاد واستثنى من ذلك أن يكون ظرفًا أو مجرورً مخبرًا بهما، فإنه يجوز بقلة توسّط الحال بين المخبر عنه والمخبر به. (٣٣١/٢) لكنّ ظاهر كلامه أنه لا يرتضي هذا الاستثناء، فقد عقّبه بقوله: "وهو قول الأخفش، وتبعه الناظم". قال: والحقّ أنّ البيت ضرورة...." وأوّل جميعَ الشواهد. (٣٣٤/٢) فكأنه لا يقرّه.

- في أول كتابه قسّم الضمير إلى مستتر وبارز، وقسّم البارز إلى متصل ومنفصل، (٨٣/١) ثم لمّا جاء في باب العطف قسّمه إلى متصل ومنفصل، وقسّم المتصلَ إلى بارز وإلى مستتر. (٣٩٠/٣) وكان الأولى توحيد جهة التقسيم. ولذلك انتقده فيه حفيده[1].

- في شرح مثالِ الألفية: (خذ نبلاً مُدى): جاء بما قد يُفهم منه مخالفةُ ما سبق أنْ قرره ومخالفةُ الظاهر أيضًا في مفهوم بدل البداء، فقد قال: "وإن كان أراد الأولَ، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى، وجعل الأول في حكم المتروك فبدل إضراب وبداء". (٤٠٤/٣) والنظر في قوله: (في حكم المتروك) فهذا يناقض المعروف وما بدأ به المسألة

---

١ حاشية الحفيد ١١/أ.

من قوله: (وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحًا فبدل الإضراب، ويسمى بدل البداء. (٤٠٣/٣) فالظاهر من تقرير العلماء لبدل البداء أنّ المبدل منه ليس في حكم المتروك، بل هو مقصود، ومراده صحيح، لكن المتكلم لمّا ذكره – وهو صحيح– بدا له أن يذكر معه شيئًا آخر، حتى قيل فيه: إنه من باب العطف دون عاطف، وعلى هذا حَمل ابن جني ما ورد من ذلك.١ بل قد أجاز فيه ابن جني كونه بدلّ كلّ من كلّ.٢ ونقله أبو حيان عن النحويين.٣ ومنه ما جاء في حديث مَن لم يخشع في صلاته: (فليس إلا نصفها ثلثها ربعها...)

وابن هشام في كتاب له آخر كان أكثر صراحة في أنّ كلا الاسمين مراد، فهو يجعله من قبيل العطف بالواو، وليس (بل)، قال: لأنه لم يثبت حذفها،٤ وتقدير ابن جني وأبي حيان يؤيّد ذلك ٥، وقد أشار الدنوشري إلى ما في كلام ابن هشام من منافاةٍ بين أوّله وآخره، واستشكله بما قدّره ابن هشام من كونه في حكم العطف بالواو.٦ مع أنه في كتابه هذا قال متبعًا كثيرًا من العلماء: والأحسن فيهن أن يؤتى ب(بل).

- تحدّث عن الترخيم في غير النداء (٦٨/٤) ولم ينبّه إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أنه من الضرائر القبيحة؛ حتى لا يحسب أنّ القياس عليه ممكن.

وقد نصّ في هذا الموضع أنّه يُشترط للترخيم أن يصلح الاسم للنداء، قال: فلا يجوز في: (الغلام)، مع أنّه قد سبق أن ذكر نحو هذا الترخيم، واحتجّ به، فقد احتجّ بقول

---

١ الخصائص١/٢٩٠–٢٩١، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٨٣–٢٨٤.

٢ الخصائص ٢/٢٨٠.

٣ النكت الحسان ١٢٤، الارتشاف ٢/٦٢٥.

٤ قال ذلك في حواشيه على التسهيل، نقلا عن التصريح ٣/٦٤٥.

٥ الخصائص ١/٢٩٠–٢٩١، النكت الحسان ١٢٤، الارتشاف ٢/٦٢٥.

٦ حاشية يس ٢/١٥٩.

الشاعر المضطرّ: (درس المنا بمتالع فأبان....) (٤٣/٤) ولم يُشر إلى قبح هذا ولا إلى مخالفته الشرط.١

**٣- أمثلة مشكلة:**

- مَثّل لاسم الفعل ب(نزال) و (دراك)، وقال: "وهذا أولى من التمثيل ب(صه) و (حيّهل) (يريد مثالَي ابن مالك) فإنّ اسميتهما معلومة ممّا تقدّم، لأنهما يقبلان التنوين". (٢٩/١) على أنه قد يعاب هو أيضًا بمثل هذا العيب؛ فإنه مثّل اسمَ الفعل المضارع ب(أفّ)، مع أن اسميته معلومة أيضًا بالتنوين٢.

- في حديثه عن شبه الأسماء بالحروف شبهًا استعماليًّا، وهو أنّه لا تدخل عليها عواملُ فتؤثّر فيها – أخرج من ذلك نحو: (ضربًا) في قولك: (ضربًا زيدًا)... قال: وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثّر فيه، ومثّلَ ب: (أعجبني ضربُ زيد). (٣٢/١) والحقّ أنّ المثالين مختلفان، فكلمة (ضرْب) في المثال الأول ليست هي الثانية، كما نبّه على ذلك حفيده، وقال: إنّه لا يستقيم التمثيلُ به.٣

- مثّل لإعراب (أيّ) في الأسماء الموصولة ب(اضربْ أيَّهم أساء). (٣٣/١) وهذا مثال مشكل، كما نبّه عليه المكي في شرح (الأوضح)، وقال: كان ينبغي له أن يمثّل بمثال مجمع عليه، أمّا الإعراب في مثل هذا فهو شاذ؛ لأن (أيّ) قد أضيفت وحُذف صدر صلتها.....٤

- مثَّلَ ل(أل) الموصولية وهي داخلة على الصفة المشبهة، فقد مثّل ب (الأعمى) و (الأصمّ) و(الحسَن) (٧٣،١٦٥/١)، وهذا مخالف للراجح، وانتقده بسببه حفيده٥، والمكّي،٦ وقد سبق الإشارة إلى ذلك فيما ظاهرُه يُشعر باختلاف قوله في موضعٍ عن آخر.

---

١ راجع كلام الشيخ عبدالحميد في الحاشية ٨٦/٤-٦٩.
٢ حاشية الحفيد ٣/ب، التصريح١٧٨/١.
٣ في حاشيته على التوضيح ٤/أ.
٤ رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ١٠/أ.
٥ حاشيته على التوضيح ٩/أ. واعتذر له بأنّ هذا مثال، فيكفي في صحة التمثيل به كونُه صحيحًا على قولٍ.
٦ في رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ١٢/أ-ب. وكذا في ٨٣/ب- ٨٤أ.

- قرّر أنه يجوز حذف العائد المنصوب إن كان متصلاً، وناصبُه فعلٌ أو وصفٌ غير صلة الألف واللام، ومثّل لما لا يجوز حذفه لأن ناصبه وصفٌ صلة للألف واللام – مثّله ب(جاء الذي أنا الضاربه) (١٧١/١) ويظهر أن السبب عنده أنه يرى فيه أن الضمير هو العائدُ على (أل) والمثبِتُ اسميتَها، وحذفُه يفوّت ذلك. لكن الشيخ المكي والشيخ الأزهري لا يوافقان على هذا، ويريانه سهوًا، ويقترحان مثالاً صحيحًا، قال الأزهري: "والتحرير أن العائد المنصوب بالوصف المقرون ب(أل) إن كان عائدًا على غير (أل) كالمثال المذكور جاز حذفه (هو يرى أنه فيه عائد على (الذي) وليس على (أل)) قال: وإن كان عائدًا على (أل) نحو: (جاءني الضاربه زيدٌ) امتنع حذفه، لما تقدّم من التعليل".١ وممّا اقترحه المكي من أمثلة: (جاءتني الضاربها عمرٌو) و (جاءني الضاربهم خالد)٢

- قال في شرح تعريف الفاعل وشرح ما يُسند إلى الفاعل: "والمؤوّل بالفعل نحو: (مختلف ألوانه)، ونحو: (وجهه) في قوله: (أتى زيد منيرًا وجهُه)". (٨٣/٢) قال شارح كتابه المكي معلّقًا: "حقُّه أن يقول: ونحو (منيرًا) من قولك: (أتى زيد منيرًا وجهُه)؛ لأنّ المراد التمثيلُ للمؤوّل بالفعل لا المرفوع". قال: "ولعله سقط منه حال الكتابة أو من النسّاخ بعده".٣ ونحوه أيضًا للحفيد.٤

- ذكر أن نصب الاسم المشغول عنه يجب إذا وقع بعد ما يختص بالفعل، قال: كأدوات الاستفهام غير الهمزة، ومثّل ب: (هل زيدًا رأيته). (١٦١/٢)، مع أنه في أول الكتاب سبق أن ذكر أنّ (هل) من الحروف التي لا تختصّ بالأسماء ولا بالأفعال. (٢٥/١–٢٦). وقد حاول حفيده الإجابة عنه، فقال: إنّ (هل) لها حالتان: أن يكون في حيّزها فعل، وألاّ يكون، فإن كان الأول فإنها لا تدخل إلا عليه، وتكون حينئذ خاصة بالفعل، وأما إذا لم

---

١ التصريح ٤٧٣/١، وفي حاشية يس ١٤٦/١ تحقيق طويل ونقول.
٢ رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك) ٢١/ب.
٣ رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٤٤/أ.
٤ حاشيته على (أوضح المسالك) ٣٢/أ.

يكن في حيّزها فعلٌ فلا تكون حينئذ مختصة بالفعل.١ وهو جواب لا يُعفي ابنَ هشام من الإشكال في أحد الموضعين أو عدمِ الدقة.

- مثّل في أسلوب الاشتعال لوجوب النصب إذا وقع بعد أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط – مثَّل له بأمثلة صناعية نثرية، وهي: (هل زيدًا رأيته) و(حيثما زيدًا لقيته فأكرمه)... إلخ، وهذا لا يُفهم منه إلا أنه جائز في النثر والسعة، لكنه لم يلبث أن عقّب بما صريحه يناقض ظاهرَ ما سبق، فقال: إلا أنّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، وأمّا في الكلام فلا يقع بعدهما إلا صريح الفعل. (١٦١/٢) وأجاب عنه حفيده بأنّ كلامه يخلو من الإشكال؛ لأنه قد استثنى بعد ذلك.٢ ولست أرى هذا مزيلاً الإشكال؛ لأن تمثيله يخالف تقريره. وذكر أستاذنا د. أمين سالم أن هذا من تنظير ابن هشام في (الأوضح) قال: والذي أقف عليه من سيبويه وغيره أنه لا قيد، قال سيبويه: (إن زيدًا تره تضرب) تنصب (زيدًا)؛ لأن الفعل أن يلي (إنْ) أولى.٣

- قال في الأمور التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: "اسم مصدر، كما تقدّم، واسم عين، ومصدر لفعل آخر" ثم مثّل بمثالين، وهما: (والله أنبتكم من الأرض نباتًا) و (تبتّل إليه تبتيلاً) قال: والأصل: إنباتًا وتبتلاً (٢١٣/٢) فإن كان جعل المثالين للأخير، وهو (مصدر لفعل آخر) فقد أصاب، ولكنه ترك الأول منهما دون تمثيل، وإن كان أراد بالمثال الأول التمثيل للأول، وهو اسم عين، وهذا الظاهر من صنيعه، وهو الذي جرى عليه شارحه الأزهري٤ – فهاهنا إشكال، فليس هذا بظاهر، ولم أجد أحدًا

---

١ حاشية الحفيد ٣/ب. وأعاده ٣٦/ب – ٣٧أ.

٢ حاشية الحفيد ٣٦/ب.

٣ حاشية تحقيقه للمحرّر في النحو للهرمي ١٦٣/١، وأحال إلى الكتاب ١٣٤/١، والمقتضب ٧٤/٢، وابن يعيش ١٣٨/٢.

٤ التصريح ٤٦٠/٢–٤٦١. وجعل المكي ذلك هو الظاهر. (رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٥٥/ب.

قبله فعلَه، وقد أخذه عليه حفيدُه،١ وإنما الذائع المشهور عنهم والأقرب إلى الصواب أن يمثلوا بالآية على أنها من قبيل الإتيان بمصدر فعل آخر، وعلى هذا كلام شيخهم سيبويه٢، وعليه مَن راجعت كتبه من المؤلفين. وقد يجاب عنه بأنّ (النبات) يستعمل تارة بمعنى (نبْت)، وتارة اسمًا للشيء النابت.٣

- وذكر منه أيضًا ضمير المصدر، ومثّله ب(عبدَ الله أظنه جالسًا). (٢/٢١٣). وقال شارح (الأوضح) المكيُّ بعد أن ذكر احتمالاً يُخرج هذا المثال عمّا أريد به: "وقد غرّب الشيخ –رحمه الله– بذكر هذا المثال؛ فلم أره مذكورا في شيء من كتبهم، لكن جرَتْ عادته بالتغريب بمسائل...".٤

- في المفعول فيه وهو يذكر ممّا ينتصب على الظرفية مصادر ضمّنت معنى (في)، ومثّل لها: (انتظرتك صلاة العصر)، قال حفيده: إنه يتحدّث عن المصدر، ولكن مثاله: (صلاة)، وهي اسمٌ وضع موضع المصدر، وليس مصدرًا، ومصدر (صلّى): (تصلية)، قال: وعلى هذا ففي تمثيل المصنف به لما كان مصدرًا تسامح.٥ والأمر فيها هيّنٌ جدًّا.

- حصر تمييز النسبة في المحوّل عن فاعل وفي المحوّل عن مفعول، وهذا شأن الكثير من النحويين، لكن يُشكل على ذلك مثالٌ شهير سيورده بعد هذا بقليل، وهو قولهم: (لله درُّه فارسًا)؛ فلا يصدق عليه أيٌّ من النوعين. وقد قرر بعض العلماء أنّ من تمييز النسبة ما ليس محوّلاً، ومثّلوه بالمثال السابق وبقولهم: (امتلأ الإناء ماءً).٦ وظاهر

---

١ حاشية الحفيد ٤١/ب.

٢ الكتاب ٤/٨١.

٣ حاشية يس على شرح القطر للفاكهي ٢/١٢٠، وحاشيته على التصريح١/٣٢٨.

٤ رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٥٥/أ.

٥ حاشية الحفيد ٤٣/أ

٦ راجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٢، شرح العمدة ٢/٤٦٨، النكت الحسان ١٠١، شرح القطر ٢٤١، الجامع الصغير ١٢٧.

كلام ابن السراج أن هذا الأخير محوّل عن الفاعل،[1] وأما المثال الأول فلم أجد أحدًا أدخله في النوعين المشهورين.

- لا يتضح أبدًا وجهُ التعدية التي جعلها من معاني اللام، في مثاله: (ما أضربَ زيدًا لعمرٍو). (٣/ ٢٩) وأرى أنه لا بدّ له من توضيح، وقد قال شارحه المكي من قبلُ: "غرّب المؤلف –رحمه الله– بهذا المثال، على عادته في هذا الكتاب".[2]

- أورد ابن هشام من معاني اللام في حروف الجرّ أنها تكون للقسَم، ومثّله بقول العرب: (للهِ لا يؤخَّر الأجل). قال المكي: ظاهره أنها في المثال المذكور للقسم المجرّد عن التعجب، ولم يذكره – أي: القسَم المجرّد عن التعجّب– في المغني، وذكر فيه كونها للقسم والتعجّب معًا، قال: ويختصّ باسم الله تعالى، كقوله: (للهِ لا يبقى على الأيام ذو حيَدٍ)، ثم ذكر كونها للتعجب المجرّد عن القسم.[3] وأرى أن ما أخذه المكي صحيح، فلم يُذكر من حروف القسم مجرّدًا اللامُ، وإنما تأتي لمعنيي التعجب والقسم، ولو قيل: إنها لمجرّد التعجب كان وجيهًا.

- أورد من معاني اللام التعجّب، ومثله ب(لله درك). (٣/ ٣٢). والظاهر أن معنى التعجب مفهوم من عموم الجملة، كما يقال في باب التعجب: إن هذه صيغة سماعية، يريدون التركيب كله. أورد هذا الإشكال يس وأجاب عنه جوابًا غير قوي، فادّعى أنه مجاز، من باب نسبة ما للكل للجزء.[4]

- في توكيد الجملة توكيدًا لفظيًا ذكر أنّ الأكثر اقترانها بالعاطف، ومثّل ب(أولى لك فأولى ثمّ أولى لك فأولى) (٣/ ٣٣٦)، ولم يبيّن مراده في مثاله هذا بالعاطف، والظاهر

---

١ الأصول ١/ ٢٢٢، ونحوه في الإيضاح لأبي علي ٢٢٣، وشرحه المقتصد ٢/ ٦٩٣، الارتشاف ٢/ ٣٧٨، التذييل ٣/ ١٠٥ب، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٠٤، الفوائد الضيائية ١/ ٤٠٧.

٢ رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك) ٦٩/ب. وذكر في بيانه كلامًا طويلاً، وأنه إنما يجري على مذهب البصريين في التعدية بخلاف مذهب الكوفيين.

٣ رفع الستور والأرائك ٧٠/أ. وانظر المغني ١/ ٢١٤.

٤ حاشية التصريح ٢/ ١٢، وانظر حاشية الشيخ عبدالحميد.

أنه يريد (ثم)، وعلى هذا كلام الشارح الأزهري، ولعل أحدًا أن يدّعي أنه أراد الفاء أولاً، وهذا وراد، فقد سبق إليه ابن الناظم١

- ويشبهه أنه في حديثه عن مجيء (أو) للإبهام مثّل ب(وإنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) (٣٧٨/٣) ولم يصرّح بمراده: أهي الأولى أم الثانية، أم كلتاهما؟ وكلاّ قد قال العلماء، على اختلاف بينهم فيها.

**٤- شواهد مشكلة:**

- قال في باب(كان) وأخواتها: وتقديم أخبارهن جائز (يريد على الأفعال نفسها) بدليل: (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) و(أنفسهم كانوا يظلمون). (٢٤٤/١). وفي هذا الاستشهاد نظر؛ فإنه مبنيٌّ على قاعدة أن تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدّم العامل، وهي – على شهرتها– غير مسلمة عند بعض العلماء، ومنتقَضة٢. وبعض أدلة النقض مأخوذة عن ابن هشام نفسه. والخير لو استشهد بما هو أصرح من هذا، وأسلم من الاعتراض، وهو قول الشاعر:

مهْ عاذلي فهائما لن أبرحا  بمثل أو أجمل من شمس الضحى٣

- عن استعمال اسم فاعل من (كاد) و (كرب) وما في ذلك من تحقيق، قال: "واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي: (كاد)، قاله الناظم، وأنشد عليه: (وإنني يقينا لرهنٌ بالذي أنا كائدُ)، و(كَرَبَ)، قاله جماعة، وأنشدوا عليه: (أبنيّ إنّ أباك كارب يومه)..... والصواب أن الذي في البيت الأول: (كابد) ـ بالباء الموحدة ـ من المكابدة والعمل، وهو اسم غير جار على الفعل، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير، وأن (كاربا) في البيت الثاني اسم فاعل: (كرب) التامة، في نحو قولهم: (كرب الشتاء)، إذا قرب، وبهذا جزم الجوهري". (٣١٨/١-٣٢٢)

---

١ نقلا عن الأزهري في التصريح ٥٢٦/٣، وكلامه في شرح الألفية فيه التمثيل بالآية كاملة، ولم يعلّق، فهو كابن هشام، وانظر: حاشية محقق التصريح.

٢ التصريح ٦٠٦/١، وحاشية الشيخ عبدالحميد.

٣ (البيت في شواهد التوضيح لابن مالك ١٠٣، والأشموني٢٣٤/١ لغير هذه المسألة)

والطريف فيه أنّ ابن هشام رجع في كلمة (كارب) إلى قول مَن خالفهم فيها، يقول حفيده: "حكى ولد المصنف –يعني جدَّه ابنَ هشام– عنه أنه رجع بعد ذلك، وكان يقول: الصواب ما قاله ابن مالك، إلا أنّه لم يغيّر ما وقع هنا؛ لأنه قد شاع في النسخ".[1]

– قال عن الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر بعد (نعم) و(بئس):... وقيل: إن أفاد معنى زائدًا جاز، وإلاّ فلا، كقوله: (فنعم المرء من رجل تهامي). (٢٧٨/٣) وظاهر كلامه أن البيت شاهد لما لم يفد الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز معنى زائدًا،[2] والحق أنه ليس كذلك، بل هو للأول، وهو ما أفاد.

- استشهد للأوجه الجائزة في النعوت المتكررة بقول خرنق:

لا يبعدَنْ قومي الذين همُ سُمّ العداة وآفة الجـــــــزُر

النازلون بكل معتــركٍ والطيبون معاقد الأزُرِ (٣١٤/٣)

لكنه في التعقيب على البيت لم يذكر إلا (النازلون) و(الطيبون). وفي عمله هذا شيئان:

**الأول** أنه أغفل النعت الأول (الذين). ولعله إنما سكت عنه لأنه مبني لا يظهر فيه إعراب، ولا أثر للإتباع ولا للقطع،[3] ولذلك أهمله تمامًا في النظر إلى اشتراط الإتباع أو القطع في الأول، وجعَل ذلك في (النازلون)، وعدَّه الأولَ (وهذا ظاهرُ عمله وصريحٌ في صنيع الشراح). وهذا العذر على فرض قبوله لا يغني عن الإشارة إلى (الذين)؛ لئلا يُتوهم أنه ليس نعتًا.

**الثاني**: أنّه عدّ (الطيبون) نعتًا، مع أنه مسبوق بحرف العطف الواو، وهذا شائع في كتب النحو، ومنها كتاب سيبويه[4]، وغيره كثير في هذا الموضع وغيره، والظاهر أنه

---

١ حاشية الحفيد ٢٦/ب.

٢ هذا ما فهمه المكي، وانتقد ابن هشام بسببه. (رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك) ٨٥/أ.

٣ أورد هذا الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٤٩٤/٣، نحوه في حاشية الصبان ٦٨/٣.

٤ ٦٦/٢.

حينئذ معطوف لا نعت؛ فمن العسير جدًّا تجاهل حرف العطف، وقد سبق لابن هشام أن نبّه على مثل هذا مرتين: أولاهما في تعدّد الخبر، وثانيتهما في تعدّد الحال، فنفى أن يكون ما بعد العاطف من قبيل التعدّد، وخالف في أحدهما ابنَ الناظم. (٢٢٨/١، ٣٣٦/٢) فتأمّل الفرق.

على أنه قد يقال: إن هذه الواو ليست هي العاطفة المعتادة، إنما هي من لوازم القطع ويؤتَى بها لأجله، وهذا ما يفسِّر مجيئها في البيت الذي يلي البيت السابق، وهو قوله:

ويأوي إلى نسوة عطّلٍ  وشعثًا مراضيع مثل السعالي

فظاهرٌ فيه أنها ليست عاطفة، فما بعدها منصوب، وما قبلها مجرور، وقد تكون قد عطفت جملة، هي الفعل المقدّر للقطع والنصب ومعموليه.

وقد نصّ الرضي على أنها هي الواو الدالة على القطع والفصل، وأنها حرفٌ أُتي به؛ لأنه نصٌّ في القطع، قال: والواو في النعت المقطوع اعتراضية، نصبته أو رفعته.[1] وهذا بحث نفيس يخلو منه كلام ابن هشام الذي أشكل بهذه الواو، وكان الأولى توضيحَ ذلك.

على أنّ ذلك لا يُعفي كلام ابن هشام من احتمال الإشكال؛ فإنه عدّ النعت الأخير في البيت الأول، وهو (الطيبون) نعتا وهو بعد الواو في حالة الإتباع، فإذا كانت الواو تُحتمل في حالة القطع فما حكمها في حالة الإتباع، فالأولى ألاّ يُعدّ ما بعدها حينئذ نعتًا.

- ورُوي البيت:

رضيت بك اللهم ربًّا فلن أرى  أدين إلهًا غيرك اللهُ ثانيًا

ونصّ الشيخ عبدالحميد على أن الشيخ خالدًا الأزهري يرويه: (غيرك الله راضيا). (١٢/٤) وكذا فعل في شرحيه الآخرين. والنسخةُ القديمة للمتن تقتصر على صدر البيت فقط، ورواية الشيخ النجار في شرحيه توافق رواية الأزهري، وكذلك في النسخة المخطوطة ٢٦٧٦: ل١٢٢أ، والأخرى ١٤٤:ل٦٠ب. والنص الوارد مع شرح الحفيد ٦٦/ب.

---

١ شرح الكافية ١٠١٠/٢/١.

**٥- عدم ظهور المراد:**

- قال عن النكرة: "الاسم نكرة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين: أحدهما ما يقبل (أل) المؤثرةَ للتعريف، ك(رجل) و(فرس) و(دار) و(كتاب). والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرةَ للتعريف، نحو: (ذي) و(مَن) و(ما) في قولك: (مررت برجل ذي مال) و (بمَن معجبٍ لك) و (بما معجِبٍ لك)؛ فإنها واقعة موقع (صاحب) و(إنسان) و(شيء)، وكذلك نحو: (صهٍ) منوَّنًا؛ فإنه واقع موقع قولك: (سكوتًا).(٨٢/١-٨٣) وقال عن المعرفة: "ومعرفة، وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين: أحدهما: مالا يقبل (أل) ألبتة، ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: (زيد) و(عمرو)، والثاني: ما يقبل (أل) ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: (حارث) و(عباس) و(ضحاك)؛ فإنّ (أل) الداخلةَ عليها للمح الأصل بها". (٨٣/١).

فقد اعتمد في التعريف كلِّه على أمرٍ لا علاقة له بالتعريف والتنكير، ولا بتعيين المراد أو عدم تعيينه، وهو قبول (أل)، وذاك أمرٌ لغوي، وثمة أمور تدخلها (أل) ولا تعدّ نكرة؛ لأنّ (أل) عدة أنواع، والقارئ أولاً بحاجة إلى تمييزٍ بين هذه الأنواع، ولمّا يأتِه تأويلُها، فهو إحالةٌ إلى أمر آخر بعيد؛ ولذلك جاء التعريف صعبًا، انتقده فيه حفيده[١]، والمكي[٢] والشيخ خالد الأزهري[٣] من شرّاح (الأوضح).

- ذكر أنه لا يخبر بالزمان عن أسماء الذوات، قال: فإن حصلَت فائدة جاز، كأن يكون المبتدأ عامًا والزمان خاصًا، نحو: (نحن في شهر كذا)، ثم استشكل قولهم: (الورد في أيار)، وتأوَّله (٢٠٣/١). ولم يظهر لي وجه التفريق بين هذه الجملة والتي قبلها؛ فالزمان فيها أيضًا خاص؛ فهو محدّدٌ في شهر معيّن مسمًّى، وقد يكون السبب أن ابن هشام لم يرَ فيها وفيما بعدها أن المبتدأ عام، ولا أدري كيف لا يكون (الورد) عامًّا، في

---

١ راجع نقدًا له عند حفيده في حاشيته على التوضيح ١٠أ، ب

٢ رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك) ١٢/ب.

٣ التصريح ٣٠٣/١-٣٠٤.

حين أنّ (نحن) عامٌ، وقال الدماميني: "لا أدري كيف يصحّ التمثيل ب(نحن) لاسم العين العام، ولم يتضح لي المراد بذلك إلى الآن"١، واستشكل ذلك أيضًا المكي٢، ونقل عن الناظم قوله: إن العموم لا يعقل في (نحن)، ثم ذكر له تأويلاً بعيدًا عن بعض الشيوخ.

ونقل يس عن اللقاني عن الرضي أنّ من الأعيان المخبر عنها بالزمان نوعًا يشبه المعنى في تجدّده وقتًا دون وقت، منه (الورد)؛ فلا ضرورة فيه إلى تقدير مضاف، قال: وهذا هو التحقيق فليُتأمّل.٣، والذي عند الرضي التمثيل ب(الليلة الهلال)٤ ولا أجد فرقًا بينهما، وهو دالٌّ على جواز: (الورد في أيار) دون تأويل. وإطلاق هذا الحكم من قبله عند ابن مالك في التسهيل٥، ومثّل له في الشرح ب(الرطب) و (الكمأة)٦، وهما لا يختلفان عن (الورد)٧ وصرّح ابن الناظم بالمثال الذي منعه ابن هشام إلا بتأويل، وهو: (الورد في أيّار)٨. وأجاز أبوحيان الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان إذا وصفته وجررته ب(في)٩، و(أيّار) في مثال مسألتنا الذي منعه ابن هشام إلا بتأويل– ينطبق عليه شرطُ أبي حيان؛ فقد جُرَّب (في)، وهو أولى من الزمان الموصوف؛ فهو أكثر منه تعريفًا وتعيينًا؛ فإنه عَلَمٌ.

ولو أن ابن هشام أجاز بعض ما منعَ تبعًا لهؤلاء العلماء ولهذه القواعد الجيدة التي تراعي المعاني وتستحضر الفائدة، أو أنه أطلق الأمر بالجواز، كما أطلقه بعض العلماء – لكان أيسر وأظهر.

---

١ تعليق الفرائد ٣/ ١١٤، وانظر: حاشية يس على شرح القطر للفاكهي١/ ٢٤٦

٢ في رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك) ٢٥/ب.

٣ حاشية يس ١/ ١٦٧

٤ شرح الكافية ١/١/ ٢٨٢.

٥ ٤٩

١٣٩/١٦.

٧ وانظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٨٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١١٢.

٨ شرح الألفية ١١٢.

٩ الارتشاف ٢/ ٥٦

وقد يكون وجه التفريق بين (نحن) و (الورد) عند ابن هشام ومتابعيه أنّ (الورد) يحتمل احتمالات كثيرة، فلا يُدرى عن أيها الإخبار: أعن زراعته أم ظهوره أم بيعه؟ أمّا (نحن) فالمراد بها الكون المطلق، وهو الوجود الذي لا يحتمل تفصيلات، فليس في الإخبار عنه إلباس، لكنّ ذلك غير ظاهر، والأولى بيانه، مع أنّ (الورد) ظاهر فيه أن المقصود ظهوره؛ فلا وجه لمنعه، ولا حاجة لتأويله.

- قال عن خبر (لا) النافية للجنس: "وإذا عُلِم فحذفه كثير.... ويلتزمه التميميون والطائيون" (٢/ ٢٩) والمشكل مرجع الضمير (ويلتزمه)، وقد أورد الشيخ عبدالحميد فيه تأويلين، أحدهما – وهو الذي فسّر به الشيخ خالد الأزهري كلام ابن هشام – أنّ المراد أنهم يلتزمون حذف الخبر إذا كان معلومًا، وهذا هو المشهور عنهم في كتب أهل العلم[1]، ولكن الزمخشري عزا إليهم غير ذلك، أنهم يحذفونه مطلقًا.[2] وكلام ابن هشام غير ظاهر المراد، مع أن الاحتمالين كليهما واردان في أقوال العلماء.

- تكرّر عند ابن هشام في كتابه هذا أن يقول: (أن يُحصَر) (٢/ ١٢٠) أو (أن يكون محصورًا) (٢/ ١٢٩، ١٨٣/ ٢، ١٨٤/ ٢ (موضعان)، ٣١٨/ ٢، ٣٢٤/ ٢، ٣٢٦/ ٢ وغيرها.

ويُخشى عليه في هذه المواضع أن يوصف بأنه عكَسَ المراد، فإن مراده: (أن يُحصر فيه) و (أن يكون محصورًا فيه)، ومن المعلوم البيّن أنّ ثمة محصورًا ومحصورًا فيه في مثل قولك: (إنما أنت كريم) وهما مختلفان، بل متباينان متقابلان.

وابن هشام في هذا الاستعمال متأثر بمتن الألفية في بعض المواضع، ولا ريب أن قوله صحيح على وجهٍ من التجوّز، وقد صرّح ابن هشام في كتاب له آخر أنّ بعض

---

١ شرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٠٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٣، المقرب ١/ ١٩٠، التسهيل ٦٧، شرحه ٢/ ٥٦، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥، توضيح المقاصد ١/ ٣٧٣، المساعد ١/ ٣٤١، شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٤١٣.

٢ المفصل ٣٠ ينقله عن بني تميم، وانظر شرحه لابن يعيش ١/ ١٠٧، وحاشية الشيخ عبد الحميد على التوضيح، وحاشية محقق التصريح.

النحويين يتجوّز في العبارة، فيسمي المحصور فيه محصورًا[1]. وحاول اللقاني الاعتذار عن ابن هشام، لكنه وقع في التكلُّف البعيد.[2]

- قال في مرجحات نصب الاسم المشغول عنه على الرفع: ومنه (حيث)، نحو: (حيث زيدًا تلقاه فأكرمه)[3] قال: "كذا قال الناظم، وفيه نظر". (٢/١٦٨)، ووجه الإشكال هنا، أنه لم يبيّن وجه النظر، فالظاهر أنه أراد الموضع نفسه وهو (حيث)، لكن يُشكل على هذا الظاهر أنّ هذا هو رأي ابن هشام أيضًا في المغني، وأتى فيه بمثال آخر[4] وقد لا يخطر ببالك،وقد يفاجئك أنّ توقف ابن هشام في المثال فقط، لا في القاعدة نفسها، وهذا ما أورده الشيخ خالد[5]، والأمر مختلف، ومراد ابن هشام غير ظاهر.

- وكان حديث ابن هشام عن جرّ التمييز ب(مِن) في غاية الإشكال، وانتقده الشراح في مواضع منه، يقول: "ويجوز جر التمييز ب(مِن)، ك(رطل من زيت)، إلا في ثلاث مسائل: إحداها: تمييز العدد، ك(عشرين درهمًا). الثانية: التمييز المحوّل عن المفعول، ك(غرست الأرض شجرًا)، ومنه: (ما أحسن زيدًا أدبًا) بخلاف: (ما أحسنه رجلاً). الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محوَّلاً عن الفاعل صناعة، ك(طاب زيد نفسًا)، أو عن مضاف غيره، نحو: (زيد أكثر مالاً)، إذ أصله: (مال زيد أكثر)، بخلاف: (لله دره فارسًا) و(٠٠٠٠أبرحت جارًا)؛ فإنهما وإن كانا فاعلين معنى، إذ المعنى: (عظُمتَ فارسًا) و(عظُمتَ جارًا) إلا أنهما غير محولين، فيجوز دخول (مِن) عليهما، ومن ذلك: (نعم رجلاً زيدٌ)، يجوز: (نعم من رجل)، قال: (.... فنعم المرء من رجل تهامٍ)". (٢/٣٦٧-٣٦٩).

ولقد وجدتُ عُسْرًا شديدًا في ترتيب هذه المسألة وعرضها، وعنتًا كبيرًا في فهمها، وتقييدُ ثالثة المسائل هو الذي زادها عنَتًا، ويقول المكي في شرحه ل(الأوضح): إنه "لم

---

١ تخليص الشواهد ٤٨٦، وراجع حاشية الصبان ٢/٥٦، وحاشية محقق التصريح ٢/٢٩٠ ح:١.

٢ (حاشية يس ١/ ٢٨٢، وحاشيته على شرح القطر للفاكهي٢/٧٠).

٣ وقع فيها خطأ مطبعي، كما سبق.

٤ المغني ١/١٣٢، وانظر: رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك)٥١/أ، والتصريح ٢/٣٦٩.

٥ التصريح ٢/٣٦٩، وجزم به الشيخ عبدالحميد.

يَذكر هذا الشرطَ غيرُه فيما رأيت"! و"إنه يحتاج في ذلك إلى سلَف"١. ولعلّ الأيسر والمناسب في التعليل وربط هذا الفصل بأصل الباب وجميع تقسيماته أن يقال: إنّ التمييز نوعان: مفرد (ذات)، أو نسبة (جملة)، فالأوّل بعد أربعة أنواعٍ من الأسماء المبهمة (قُرِّرتْ بوضوح في الباب)، وكلها يجوز جرُّها ب(مِن) ما عدا العدد؛ لأنّ العدد متعدّد، وليس ذاتًا واحدة اسمَ جنسٍ، فتأتي (مِن) البيانية لتبيينها. وأمّا الثاني (وهو تمييز النسبة: الجملة) فقد ذكر المؤلف من مواضعه أربعة أيضًا: أن يقع بعد ما يفيد التعجب، وبعد (أفعل) التفضيل، وأنه إمّا أن يكون في نسبة الفعل للفاعل، أو للمفعول (والحق أنّ هناك نسبة غيرهما) فيقال: إن هذه الأنواع الأربعة كلها لا يجوز جرّها ب(مِن) إلا بعد التعجّب، وما يشبهه من أفعال المدح والذمّ، فيشمل:نحو: (عظُمت من جار) و (نعم المرء من رجل) و (لله درُّه من فارس) و (ويالها من امرأة) و (ويحه من بطلٍ) لأن التعجب إبداء الإعجاب بشيءٍ من جهةٍ مّا، فتأتي (مِن) لبيانها، مع التنبيه إلى أنّ ما كان فيه معنى التعجّب وهو في الأصل محوّلٌ عن مفعول، مثل: (ما أحسن زيدًا أدبًا) أنه لا يجوز جرّه ب(مِن)؛ لأنه داخلٌ في المحوّل عن مفعول، وقد سبق عدُّه من الأمور التي لا يجوز جر تمييزها.

- ذكر من أنواع الإضافة نوعًا يفيد تخصّص المضاف دون تعرّفه، قال: وضابطه أن يكون المضاف متوغلاً في الإبهام ك(غير) و(مثل)، إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة، لا كمالُهما. (٨٧/٣)

وللإشكال هنا محلاّن: الأول: أنه سيُتساءل عن هذا النوع والفرقِ بينه وبين ما سبق تقريره قبله مباشرة، وهو النوع الذي يفيد تخصّص المضاف بالمضاف إليه، والملحوظ أنه استعمل مصطلح (التخصص) في الموضعين، وكان الأولى الإشارة إلى فرقٍ بينهما، وبينهما فرق، فالأول في الذكر في الكتاب مرجعُ تخصيصه إلى أن المضاف إليه نكرة،

---

١ رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك) ٦٨/ب. مع أنه أثنى كثيرًا على فهم الشيخ في بعض تفصيلاّت هذه المسألة.

فنكتة التقسيم ترجع إلى المضاف إليه، وأما الثاني فسبب التخصيص فيه لا يرجع إلى المضاف إليه، بل إلى المضاف، فهو الذي لسببٍ فيه لا يقبل التعريف، ولا يقبل إلا التخصيص؛ لأنه موغل في الإبهام.

أمّا المحل الثاني للإشكال فأنه أشار إلى مطلق المغايرة والمماثلة، وأشار أيضًا إلى كمالهما، ولم يمثّل للثاني ولم يبيّن حكمه صراحة، ولم يبيّن المراد بهما ولا الفرقَ بينهما، وكل هذا حجَب شيئًا مهما من أمر المسألة؛ فكانت من المسائل المشكلة.

وقد قال المكي شارح (الأوضح): "وقد غرّب –رحمه الله– باستعمال هذه اللفظة، ولم أرها في كلام غيره، فإنْ أراد بها ما قاله السيرافي فذاك، وإن أراد ما قاله ابن مالك .... فبعيد".١

- ضبط الإضافة التي تكون بمعنى (في) بما يكون فيها الثاني ظرفًا للأوّل. (٣/٨٦) ولا ريب في صحة هذا، لكن يُشكل عليه في بعض الفهوم نحوُ: (حصير المسجد) و(قنديله)، فالمضاف إليه ظرف للأول، وقد جاء بهما ابن هشام مثالين على الإضافة بمعنى اللام، وليس (في).

وجواب هذا وتبيينه ما ذكره ابن الحاجب من أنه يُشترط في هذا القسم أن يُقصد بالإضافة بيان الظرفية، بخلاف ما إذا قُصد بالإضافة إلى الظرف بيان الاختصاص.٢ وإن تأمّلت وجدت حديث ابن هشام لا يخالف هذا، ولكنه غير ظاهر، وهو محل سؤال.

- أجاز في الضمير من: (الضارباك) و (الضاربوك) أن يكون في موضع نصب، أو في موضع خفض. (٣/١٠١) أمّا كونه في محل جرّ فظاهر؛ ولأجله حُذفت نون التثنية والجمع للإضافة، غير أنّ النصب مشكل؛ فحذف النون دليل على الإضافة، والعلماء يقولون: إن النون إن قدَّرت النصب لم تُحذف للإضافة، بل للتخفيف. وهذه علة لم تُعهد في هذا الباب الذي وردت فيه، بل إنه منذ أول هذا الباب والمقرر أن الإضافة تسبّب حذف النون، فيكون

---

١ رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ٧٢/ب.

٢ الكافية ٢/٥٩٠، الأمالي ٢/٥٦٣، ٣٨٧.

هذا مفسدًا للقاعدة في ظاهرها. وكان الأولى الحكم بأن الضمير في محل خفض، وقد أصرّ على هذا الإعراب الجرمي والمازني والمبرد في أحد قوليه والزمخشري[1]، ولسنا بحاجة إلى تكلف إعرابٍ إلا إذا لم نجد إلا سبيلَ التكلف، أما وقد وجدنا وجهًا وجيهًا فلا حاجة لمزاحمته بآخر ليس كذلك.

- جاء في تأويل الإضافة في: (سعيد كرزٍ) بتأويل بعيد شاق على الناظر فيه، وهو أن المراد بالأول المسمّى، وبالثاني الاسم، أي: جاءني مسمّى هذا الاسم. (٣/ ١٠٨). وهل لغة العرب تحتمل مثل هذا؟، وكيف ذهب بمعنى (سعيد) ودلالته وألغاها؟، وهو العلم المعرفة الذي قد يكون أعرف ممّا بعده، لا يمكن قبول التأويل إذا كان بعيدًا في المعنى، فما بالك بهذا الذي أعجبُ كيف خطرَ ببال قائله؟ ويشتدّ العجبُ إذا علمتَ أنّ هذا التأويل ليس في وجهٍ نادر أو كلمة شاردة، بل هو الوجه الذي يوجبه البصريون في العلمين المفردين إذا اجتمعا، وأحدهما اسم والآخر لقب. وهذا تأويلهم للغة القياسية وتفسيرهم للتركيب المشهور! ولو تطلّبت من شراح ابن هشام توضيحًا لما في (توضيحه) لوجدت ما هو أشقّ من هذا وأبعد.[2]

- ذكر في تأويل قول بعضهم: (ترْكُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها) أنه من قبيل إضافة المصدر (ترْك) إلى فاعله (نفسك)، والفاصل الظرف (يومًا)، (٣/ ١٧٩-١٨٠) مع أنّ المتبادر إلى الأذهان أنّ المعنى: (أن تترك أيها الإنسان نفسَك وهواها سعيٌ لها في رداها)، ف(النفس) هي المفعول به، وليست الفاعل.

وابن هشام لم يشرح وجه ما أراد، لكن الشراح هم الذين فعلوا، فقالوا: المعنى: (أن تترك نفسُك شأنَها يومًا مع هواها سعيٌ...)[3] وتأولَ آخرُ: (أن تترك نفسُك إياك)[4]

---

١ شرح الرضي ١/ ٢/ ٩١٠، التصريح ٣/ ١٢٦.

٢ كما في: التصريح ٣/ ١٣٣.

٣ التصريح ٣/ ٢٢٦-٢٢٧.

٤ حاشية الحفيد ٤٥أ- ٥٥أ. وانظر: حاشية يس ٢/ ٥٨.

ففرّق بين المرء ونفسِه! وأجاب عن إيرادٍ: لماذا قال: (وهواها) ولم يقل: (وهواك)، وهو المناسب للمخاطب؟ قال: لما كان (إياك) و (نفسك) عبارة عن شيء واحد صحّ أن يقول: (وهواها)!!١

ولو أنهم تركوا هذا الثقيل كلَّه، وادّعوا أنه من قبيل الإضافة إلى المفعول وحذف الفاعل، والأصل: (تركك يومًا نفسَك وهواها سعيٌ...)٢ – لكان أظهر، فهو مثل: (لا يسأم الإنسان من دعاء الخيرِ). ولو أن ابن هشام أيضًا ترك هذا المثال المشكل إلى خيرٍ منه، وهو جزء من قول الشاعر في شاهد نحوي مشهور: (.... للّه درُّ اليومَ مَن لامها)٣– لكان أحسن وأولى، مع أنه لن يظهر كيف أضيف المصدر إلى فاعله.

- قد يستعمل ابن هشام في بعض المواضع اسم الإشارة، ولا يتبيّن المشارُ إليه، حتى لقد قال شارحه المكّي عند أحد المواضع التي خفي فيها المشار إليه: "ولقد أولِع –رحمه الله– في هذا الكتاب بالإجمال والإبهام والإحواج إلى مراجعة الكتب المطولة".٤

- كما ورد عنده استعمال الضمير وعدم استعمال الاسم الصريح، وهذا كثير في (الأوضح) وفي الكتب المتقدمة، فتكثر الضمائر المستترة التي تحوج إلى بيان مرجعها، وقد تخفى، وقد يختلف في تقديرها الشرّاح، فقد يعيد الضمير إلى غير القريب منه السابق له مباشرة، كما في قوله: "أن تكون الصفة ب(أل) والمعمول مجردًا منها ومن الإضافة إلى تاليها". (٣/ ٢٤٩) يريد: من الإضافة إلى تالي (أل). وكلامه غير ظاهر، وكما في قوله في التوكيد اللفظي للحروف: "وأشذُّ منه قوله:..." يريد: أشذّ من البيت الأول، وليس من البيت الثاني الذي قبله مباشرة. (٣/ ٣٤٢)، وعطَف مثالاً يريد له النصب عطفًا على مثال سابق،

---

١ المرجعان السابقان.

٢ ورد في التصريح ٣/ ٢٢٧، الصبان ٢/ ٢٧٦.

٣ حاشية التصريح ٢/ ٥٨.

٤ رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك) ١٠٠أ–ب.

ولم يُرد العطف على ما قبله مباشرة المحكوم له بالرفع، ويدل على ذلك إعادة الجار معه، لكن ذلك قد لا يكفي لفهم المراد، حتى إن الشيخ عبد الحميد على بلوغه الغاية في العلم والفهم قد حسِبها معطوفة على ما قبلها مباشرة، فضبطها هي وما بعدها بالرفع، مع أنها تستحق النصب، حملاً على ما عُطفتْ عليه. (٤/ ١٧٧).

- قال: يجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلم، وكان النعت إما صالحًا لمباشرة العامل، نحو: (أن اعمل سابغات) أي: دروعًا سابغات، أو بعض اسم مقدم مخفوض ب(من) أو (في). (٣/ ٣١٨– ٣١٩) وتقدير العاطف (أو) مشكل وغامض، فظاهر الألفاظ أنه عطفٌ على: (وكان النعت إما صالحًا)؛ لأنه أراد التفصيل، وهذا المناسب له، وهو الأقرب في اللفظ، لكن الحقيقة أنه أراد تقدير: (أو كان المنعوت) فجعله عطفًا على أول الفصل، مع أن المعطوف عليه لم يكن ظاهرًا في اللفظ، لكن يدل على مراده هذا الأمثلة بعد ذلك وكلامُ الشراح الذين صرّحوا بذلك، كما فعل حفيده.١

- حكَم في قوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر..﴾ أنّ (لمن) بدلٌ من الضمير في (لكم) بدلَ بعض.(٣/ ٤٠٥) ومثله تمامًا حكمُه في قوله تعالى: "تكون لنا عيدًا لأولنا وآخرنا" أنّ (لأوّلنا) بدلٌ من ضمير المتكلم في (لنا). (٣/ ٤٠٧) هكذا أطلق القول، وعلى هذا أكثر أعاريب المتقدمين، يكتفي ويكتفون بأنها بدل، ولم يفصلوا في شأن هذه اللام الثانية، وقد يتوقف الناظر فيها، فالضمير الثاني في الموضعين في موضع جرّ بحرف الجر اللام، وهو عامل الجرّ في الضمير حسب الظاهر، وليس الإتباع، وكيف تكون وهي كلمتان: جار ومجرور بدلاً من كلمة واحدة هي الضمير، فهل اللام زائدة في البدل، أو هي توكيد لفظي للأولى، وهل الإعادة واجبة أم جائزة؟ ونقل يس العليمي عن بعض الفضلاء أنه كيف يكون بدلاً مع وجود العامل ملفوظا به، والبدل على نية تقدير العامل.٢

---

١ حاشية الحفيد ٦١/ب.

٢ حاشية التصريح ٢/ ١٦٠.

كل ذلك لم يبيّنه ابن هشام، والذي أستحسنه في هذه المسألة وأستيسرُه ألا تورد هذه المسألة على أنها من البدل، فإن فيها عاملاً لفظيًا صريحًا أقرب من البدل، أو أن يبيَّن بوضوح شأنُ هذه اللام.

- في عطف الفعل على الفعل ذكر تفصيلاً جيدًا، لكنه لم يبيّن: هل المراد عطف الفعل فقط، أم عطف الفعل وفاعله المستتر أو البارز، فيكون من باب عطف الجمل، الظاهر من كلامه الأول، وهو الأحسن، مع أن من العلماء مَن أنكره، ولكنهم مخالَفون ومحجوجون.

ويبقى الموضع محلَّ إشكال إن لم يُعالَج بالتصريح، ولذلك يُستشكل العطف في (فالمغيرات صبحا فأثرن ) ويزول الإشكال لو قيل: إن المراد عطف الفعل دون فاعله.١

**٦ – أن يلزم على بعض قوله لوازم غير صحيحة:**

- وصَف (هذان) و (هاتان) بأنهما معربان. (٣١/١) وهذا يقتضي أنهما مثنيان حقيقة، وقوله بعدُ في الموضع نفسه: (لمجيئهما على صورة المثنى) يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة، قال الشيخ خالد الأزهري:"وإذا جُمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما، وهذا قول ثالث لم أقف عليه".٢

- قال: "و(ذو) ملازمة للإضافة لغير الياء". (٤١/١) وظاهره – كما يقول حفيده– أنها قد تضاف لضميرٍ سوى الياء.٣ مع أنّه في باب الإضافة صرّح أنّها مختصة بالإضافة إلى الأسماء الظاهرة. (١١٢/٣).

- أطلق ابن هشام القولَ فأشكلَ، وذلك حين تحدّث عن فتح نون المثنى بعد الياء في لغةٍ، ثم قال: "وقيل: لا يختص بالياء" (٦٤/١) ومراده ظاهر في الألف، على لغة مَن

---

١ راجع: النحو الوافي ٦٤٨/٣.

٢ التصريح ١٨٧/١، والجواب عنه في حاشية يس ٥٠/١.

٣ حاشية الحفيد ٤/أ. وذكر أن الواجب العملُ بما صرّح به في باب الإضافة، لأنه إذا تعارض المفهوم والمنطوق قُدِّم المنطوق. (٥٣/ب).

يلزم المثنى الألف، لأنه استشهد لذلك، لكن كلامه أيضًا يحتمل شيئين اثنين، قدّرهما وأنكرهما عليه الأزهري، وقال: إنه لم يقف عليهما في نصٍّ صريح يعتمد عليه، ولا شاهد يُستند إليه، وهما: الفتح بعد الألف إذا كانت علامةَ رفع، في نحو: (جاء الرجلانَا)، وفي نون (اثنين) و (اثنتين)[1].

- ذكر أن من أسماء الإشارة إلى المكان (هنالك) (١٣٧/١) وقد يُفهم منه أنها لا تكون إلا له، ولا تكون للزمان، وهذا ما صرّح به الشارح المحقق الشيخ عبدالحميد في الموضع نفسِه، وعلى هذا فالموضع مشكل؛ لأنه قد ورد استعمالها في الزمان في مثل قوله تعالى: "هنالك دعا زكريا ربه"، و"هنالك ابتلي المؤمنون"، و"وخسر هنالك الكافرون"؛ فإن هذه الآيات الثلاث تحتمل الزمان والمكان، والزمان فيها ظاهر، بل هو الأظهر، وعليه كثيرٌ من المفسرين. ومن الآيات التي لا يرد فيها إلا إرادة الزمان قوله تعالى: "فإذا جاء أمر الله قضي بالحق وخسر هنالك المبطلون" وكذا قوله تعالى: "هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت" فإن قبلها قولَه تعالى: "ويوم نحشرهم".

- حكم ابن هشام في باب التعدي واللزوم أنه يجب تقديم المفعول الأول على الثاني إذا كان الثاني ظاهرًا والأول ضميرًا. (١٨٦/٢) قال المكي: معناه وجوب تقديم المفعول الذي هو ضمير على المفعول الذي هو ظاهر، فيلزم تأخيره، وليس كذلك، نعم، يجب تقديم الضمير لأنه أمكن الاتصال، فلا يعدل عنه إلى الانفصال، وأمّا المفعول الظاهر فأنت بالخيار: إن شئت قدّمته عن الفعل وإن شئت أخرته عن الأول، وهذا الاعتراض نظير ما اعترض به ابن هشام على الناظم في باب الفاعل، عند قوله:

وأخّر المفعول إنْ لبسٌ حُذِر  وأضمر الفاعل غير منحصر

فسبحان مَن لا يغفل ولا ينسى ولا يذهل.[2]

---

١ التصريح ٢٦٤/١)

٢ رفع الستور والأرائك ٥٣/أ.

- إذا تعددت الحال وكانت مختلفة فُرِّقَتْ بغير عطف، ويقدّر الأول للثاني وبالعكس، واستشهد ابن هشام بقول الشاعر: (عهدت سعاد ذات هوى معنى)، ثم قال: "وقد تأتي على الترتيب إن أُمن اللبس، كقوله:...." (٢/ ٣٣٧-٣٣٨، وهو في المغني أظهر١، وكلامه هذا يوحي بأنّ أمن اللبس إنما هو في البيت الآتي، وأنّ البيت الذي أُنشدَ قبلُ لم يؤمن فيه اللبس، فحُكِم أن أول الحالين لثاني الصاحبين، وأن ثاني الحالين لأول الصاحبين، ولكن هذا غير دقيق؛ فالبيت الأول قد أُمن فيه اللبس أيضًا، فالحال الأولى (ذات هوى) وتأنيثها يقطع بأن المراد (سعاد)، و(مُعَنًّى) المذكر للمتكلم المذكر.

- قال: وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى. (٣/ ٢٣٢-٢٣٣) ويُفهم منه أنّ اسم الفاعل لا يُضاف إلى مرفوعه. وهذا غير دقيق؛ فإنّ اسم الفاعل إذا كان مشتقًّا من فعل لازم يجوز إضافته إلى مرفوعه، نحو: (محمد ماضي العزيمة، قائم الأبِ نافذُ القول)٢، وفي هذه المسألة إشكال آخر، ولها عودٌ ثانٍ.

- قال متّبعًا لفظ الألفية فيما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل: إنه يلزم كونُ معمولها سببيًّا. (٣/ ٢٤٨) ولا أجد في كلام ابني هشامٍ ومالكٍ حرجًا، غير أنّه قد يفهم أنّ معمولها لا يكون إلا سببيًّا ظاهرًا، كما يوهمه ظاهر العبارة، ويكون التساؤل: ألا يمكن أن يكون معمولها ضميرًا مستترًا، مثل: (محمد حسنٌ) أي (هو). وهذا في غاية الظهور. ولعل الأولى في رأيي ضبطًا للعبارة أن يقال: إنها إذا عملت في ظاهر لزم أن يكون سببيًّا، أي: متصلاً بضمير موصوفها، إمّا لفظًا أو معنى. وعبّر ابن هشام في شرح القطر بتعبير مختلف لا يلزم عليه الإشكال، وهو قوله: إن معمولها لا يكون أجنبيًّا.٣

---

١ ٢/ ٥٦٤-٥٦٥

٢ نبّه على ذلك المكي في شرحه: (رفع الستور والأرائك عن مخبّآت (أوضح المسالك) ٨١/ب). وانظر: تعليق الشيخ عبدالحميد.

٣ شرح القطر ٢٧٧، ٢٧٩.

- في تعريف البدل قال: (هو التابع المقصود بالحكم) قال حفيده: قد يُفهم منه أنّ المبدل منه غير مقصود، وهذا غير دقيق، وإن قاله بعض العلماء؛ لأن ابن هشام نفسَه سينصّ بعدُ على ذلك، فيقول: (وإن كان قصد كل منهما صحيحًا)، قال الحفيد: وإنما المراد بالنظر إلى بقية التوابع، وإلاّ فالجميع الأول منه مقصود.١ وسيأتي إشارة إلى شيء من ذلك.

**٧- أن ينقص أمورًا في بعض المسائل:**

- ذكَر في علامات الجر أن المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر (١/١٣-١٤). وقد يعني ذلك الاقتصار عليها، دون غيرها من آثار الجرّ وعلاماته، كالياء والفتحة، وكان الأولى التعبير بعلامات الجرّ عامة، ولعله إنما أراد أشهرها وأسهلها. (ستجد انتقاد ابن هشام وجوابًا عنه وبحثًا جيدًا في حاشية يس ١/٣٠)

- قال عن تنوين الترنم: إنه اللاحق للقوافي المطلقة، وعن التنوين الغالي: إنه اللاحق للقوافي المقيدة. (١/١٥، ١٧). وحفيده يرى أن يزيد بعد ذكر القوافي: (الأعاريض)، لأنّ التنوين يلحقها، كما في البيتين اللذين استشهد بهما.٢ وأمر هذه سهلٌ جدًّا، فابن هشام إنما أراد حيث يكون من المناسب الإتيان بصوت التنوين، آخر البيت أو نهاية الشطر.

- ذكر أن أنواع البناء أربعة فقط، وذكر الحركات الثلاثَ والسكون. كأنه يحصرها فيها حين قال: "وأنواع البناء أربعة".(١/٣٨) والمعروف الذائع أنها أكثر من ذلك، فثَمّ المبني على حذف النون، وعلى حذف حرف العلة، وعلى الألف، وعلى الياء. ولعل هذا ما أوهم بعض الطلاب أن يقول في نحو: (اُدعُ): إنه مبني على الضم، وإن (اذهبوا) مبني على السكون، ودعاهم إلى ألاّ يعرفوا شيئًا إذا سُئلوا عن (يا رجلان) أو (لا رجلين) أو يقولوا: إنهما مبنيان على الكسر!

---

١ حاشية الحفيد ٦٥/ب

٢ حاشية الحفيد ٢/ب.

وقد يُعتذَر بأن ابن هشام –رحمه الله– ذكر الأشهر، أو بأنه سبق ذكرُ بعض ذلك، وسيأتي ذكرُ باقيه في أبوابه، منها ما هو في الجزء الثاني، ومنها ما هو في الرابع، ولكن هذا مخالف الأولى، إذ الأحسن أن تُجمع الأنواع في مكان واحد، ليتلقاها المتلقي بأمثلتها، ويقارن بينها في مقدمات العلم، لا أن يلتمسها في أبواب متناثرة.

- كما أنه مواضع استتار الضمير وجوبًا، ولم يذكر منها ضمير المصدر النائب عن فعله، نحو: (ضربًا زيدًا). (٨٧/١) ولم يقبل المكي أن يُعتذَر عنه بأنه داخل في فعل الأمر، وذلك للفرق بينهما.١

- في باب نائب الفاعل قال: إنه إذا حُذف الفاعل فإنه ينوب عنه في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة أمور. (١٣٧/٢) والملحوظ أنه اقتصر على خمسة من أحكام الفاعل، والحقّ أن نائب الفاعل يُحكم له بجميع أحكام الفاعل السبعة كلها، وليس بهذه الأحكام الخمسة فحسب، وقد بقي من أحكام الفاعل الحكم الرابع: أنه يصحّ حذف فعله إن أجيب به نفي..... والحكم الخامس: أنّ فعله يوحَّد مع تثنيته وجمعه. ولا فرق في هذين الأخيرين بين الفاعل ونائبه.

وابن هشام في القطر يقول: فينوب عنه في أحكامه كلها٢. وقد أعجبتْ هذه العبارةُ الفاكهيَّ فيه، وفضّلها على عبارته هنا، قال: "وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته في (الأوضح)"٣. وانتقد حفيدُ ابن هشام جدَّه، لأنه هنا أخلّ بحكمين من الأحكام لم يذكرهما، قال: "ولو قال: (فينوب عنه في جميع أحكامه) لكان أخصر وأظهر".٤

---

١ وشرح ذلك في رفع الستور والأرائك عن مخبآت (أوضح المسالك) ١٣/أ.

٢ شرح القطر له ١٨٧.

٣ شرح القطر للفاكهي ٧٥/٢.

٤ حاشية الحفيد ٣٥/أ.

- ذكر أنّ الحال يجب أن تتأخّر عن صاحبها ومثّل بموضعين. (٣١٨/٢). والحقّ أنها أكثر من ذلك، فكل المواضع التي ستُذكر بعدُ في وجوب تأخر الحال عن عاملها داخلة فيه أيضًا. (نبّه على ذلك الشيخ عبد الحميد في حاشيته مرتين: ٣٢٠/٢، ٣٢٨)

- قال: إنّ (قبل) و (بعد) معرفتان إذا ذُكر المضاف إليه بعدهما صراحة، أو حُذف ونُوي ثبوت لفظه؛ فكأنه موجود. (١٥٩/٣) ولم يرتض اللقاني هذا الإطلاق، ورأى أن يقيّدا بكون المضاف إليه المذكور أو المنويّ معرفة، بخلاف ما إذا كان نكرة؛ فلا يتعرّفان[١]. وهذا حق. وأنا أذهب إلى أبعدَ من هذا، وأتساءل عن وجه تعريفهما، حتى لو كان المضاف إليه معرفة؟ أليست (قبل) و (بعد) من الألفاظ المبهمة التي لا تقبل تعريفًا، بل تقتصر على التخصيص؛ لأنها موغلة في الإبهام، فهي مثل: (مثل) و (غير) التي سبق لابن هشام أنْ حكم أنهما لا يتعرّفان مهما كان المضاف إليه. (٨٧/٣)، ولا أرى فرقًا بين هذه الأسماء؛ فإنّ (قبل) و (بعد) لا تقبل التعريف، فكلمة (قبلك) و (بعدك) تدلّان على أيّ شيء سواك، من كلتا جهتيك: التي قبلك والتي بعدك، وأؤيّد هذا بدليل لفظي، وهو أنه لا يوصف بهما إلا النكرة، نحو: (مررت برجلٍ قبلِك) ولا يقال: (مررت بالرجل قبلِك) على القول: إنهما متوسطا التصرف[٢]. ويمكن الاحتجاج بهذا على فرض عدم تصرّفهما وكونهما ظرفين. فإنهما لا يكونان بعد النكرة إلا صفةً.

- حين أحصى الفواصل التي تفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا تجوز إلا في الشعر أحصى منها الفصل بالأجنبي، ويعني معمول غير المضاف، قال: فاعلاً كان كقوله:

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا (١٨٦/٣)

والفاصل بين المضاف (أيام) والمضاف إليه (إذ) ليس الفاعل فحسب، بل معه الجار والمجرور،[٣] وهو أجنبي عن المضاف. وقد يُجاب عنه بأنه هو وعامة من استشهدوا كابن

---

١ حاشية يس) ٥٠/٢.

٢ شرح الرضي ٢/١/ ٥٩٨، الهمع ١٩٩/٣.

٣ راجع حاشية الحفيد ٥٥/أ.

جني١ وابن مالك ٢ وابنه٣ والمرادي ٤ – بالبيت تركوا الجار والمجرور، وأهملوه في الذكر بعد الفاصل الأهم، وهو الفاعل، ولو كانت وحدها ربما عُدَّت فاصلاً، لكن ذلك يفوِّت فائدةً يحسن التنبيه عليها، وهي إمكان أن تتعدّد الفواصل وتجوز. قال الصبان: والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضًا، لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالأشرف، ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الأجنبية في الضرورة.٥

- لم يذكر في ألفاظ التوكيد المعنوي (٣/٣٢٧) إلاّ سبعة ألفاظ، وترك (أجمع) وفروعَها، مع أنها قد يُؤتَى بهن مستقلاتٍ في التوكيد دون (كل)، وقد ورد شيءٌ من ذلك في القرآن، وقد أشار إلى ذلك هو في فصل خاص يأتي بعدُ، كما قد ترك (جميع) و (عامة) فلم يجعلهنّ ضمن السبعة، وإنْ ذكرهنّ في أثناء الباب، وقال عنهما: غريبان.

والأولى في اجتهادي ذكرُ الجميع في أول الباب والتسويةُ بينهن في ذلك؛ لأن حصر العدد قد يعني خروج ما زاد على ذلك، وبعض ما استغربه ابن هشام ولم يدخله في عدة الألفاظ قد ذكره سيبويه والنحويون القدامى, والذي يبدو لي بجلاء أنّ كل ألفاظ الباب: ما بدأ به وما استدركه، كلها اليوم سواء في التوكيد بهنّ، وفي ذلك توسعة في التعبير وزيادة في الحصيلة اللغوية. واعتذر لابن هشام حفيدُه أنه يرى أن التوكيد بهذه الأخيرة الأكثر أن يكون عند تقوية التوكيد، لا في أصله.٦

- قال في التوكيد اللفظي: "وإن كان اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلاً منصوبًا فواضح" ومثّل لها. (٣/٣٣٦) والملحوظ أنه سكت عن المنفصل المرفوع، وأمّا حديثه الذي ولي ذلك مباشرة فهو عن توكيد المتصل بالمنفصل، وظاهره وأوّلُه كأنه حديث عن

---

١ المحتسب١/١٥٢

٢ شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٠–٩٩١، شرح التسهيل ٣/٢٧٤، شرح العمدة ١/٤٩٤

٣ شرح الألفية٤١١

٤ توضيح المقاصد ٢/٢٩٢

٥ حاشية الأشموني ٢/٢٧٧.

٦ حاشية الحفيد ٦٢/أ

المنفصل المرفوع بعد أن سلف حديث المنفصل المنصوب، وهذا إشكال آخر، ولست أعرف سبب إهماله؟ إن كان ظهورَه فالاسم الظاهر أظهر منه.

وأرى أنه يحسن به أن يجمع الثلاثة في حكم واحد تيسيرًا للقاعدة ووفاء بمسائلها، فكلها سواء في ذلك، فيقال: (أنت أنت كريم) و (ما فاز إلا أنت أنت) وبهذا تُحكَم القاعدة وتُنفى تفاصيلها. وقد قال اللقاني عن تقييد ابن هشام الضمير المنفصل بأنه المنصوب– قال عنه: الظاهر أنه لا مفهوم له؛ لأن المرفوع مثله.١

- حصَر ما توصف به (أيّ) باسم الإشارة وبما فيه (أل). (٤/ ٣٥) وهذا أيضًا صحيح ودقيق، وليته قال: وبالاسم الموصول الذي أوله (أل)؛ لأنّه قد يُذهَل عن (أل) التي في أوله؛ أو قد يرى أنّ (أل) التي في أوله ليست هي المعرفة، بل هي من أصل بنيته، ووافق لفظها لفظ (أل)، وهذا وجهٌ قوي، قاله بعض العلماء، فمنهم من يرى أنها فيه ليست هي المعرفة، بل لتحسين اللفظ.٢ وأيًّا كان الأمر فإن التوضيح أولى من الإجمال واحتمال الإيهام. والعلماءُ من شأنهم في هذا الموضع التصريح بالاسم الموصول.٣

**٨– أن يزيد أمورًا في بعض المسائل:**

- عرّف العلمَ الجنسيَّ بأنه اسمٌ يعيّن مسمّاه بغير قيدٍ تعيينَ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية. (١/ ١٣٢) ويرى حفيدُه أنه لا حاجة لزيادة: (أو الحضورية)؛ لأنّ (الحضورية) نوعٌ من أنواع (الجنسية)، ولأنه سيذكر بعدُ أن علم الجنس يُشبه المعنى في النكرة، والمعرَّفُ ب(أل) الحضورية لا مشابهة بينه وبين النكرة.٤

---

١ انظر حاشية يس ٢/ ١٢٨، والنحو الوافي ٣/ ٥٣١.

٢ أسرار العربية ٣٧٩– ٣٨٠، إملاء ما منّ به الرحمن١/ ٧ ، البسيط لابن أبي الربيع١/ ٣١١.

٣ كما في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٩، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٨١، توضيح المقاصد٣/ ٢٩٧، شرح الألفية لابن الناظم ٥٧٦ وغيرها).

٤ حاشية الحفيد ١٤/ب.

- لابن هشام الحفيد على تعريف جده للفاعل وشرح محترزاته (٨٣/٢) أربعة مآخذ، اثنان منها أنّه زاد قيودًا لا حاجة لها.١

- ذكر ابن هشام في شروط المفعول له أن يكون علة، وذلك ظاهر جدًّا، حتى قال حفيده: إنه لا يصح جعل هذا شرطًا؛ لأنه معلوم جدًّا، وعليه حقيقة الباب٢.

**٩- مشكلات علمية في تحرير بعض المسائل:**

وأعني بها تحقيقات علمية وأحكام وتقريرات في بعض المسائل رأى بعض الشراح أنها غير صحيحة، منها:

- حَكَم أنّ الإعراب تقديريٌّ في نحو: (فإمّا ترينّ) وفي نحو: (ولا تتبعان). (٣٨/١) وهذا غير دقيق، فإنّ الإعراب فيهما ظاهر، وهو حذف النون للجازم، نبّه على ذلك الأزهري الشارح ٣، وهو أيضًا من قبله عند حفيد ابن هشام وعند المكي، ٤ وعدّه الفاكهي سهوًا من ابن هشام.٥

- سمّى (بنون) و(حَرّون) (سبق حديثٌ عنها في ضبط النصب) و(أرضون) و(سنون) وبابَه جموعَ تكسير (٥٢/١). وفي ذلك غير إشكال، والأولى فيما أرى ألاّ تسمّى بذلك؛ فليست من أوزان جموع التكسير المعروفة، بل الأولى أن تُسرد على أنها ألفاظ دالة على الجمع حُمِلتْ على جمع المذكر السالم للشبه الكبير بينها، وما أيسرَ الأمرَ لو قال: ويُلحق بجمع المذكر السالم ويُعرب إعرابَه كلُّ ما دلّ على جمع، وخُتم بالواو والنون أو الياء والنون، وهذا صادق على كل الألفاظ التي ذكرها من الألفاظ الملحقة بجمع المذكر السالم، والمسمّى به منها أمرُه ظاهر.

---

١ حاشية الحفيد ٣٢/أ.

٢ حاشية الحفيد ٤٢/ب.

٣ راجع التصريح ٢٠٥/١

٤ كما في شرحه: رفع الستور والأرائك ١٠/أ- ١٠/ب. وانظر: حاشية يس٥٦/١.

٥ شرح القطر ٨٢.

ومن العلماء مَن يرى في (بنون) خاصة أنها جمع سالم، لا تكسير؛ لأنّ رجوعها إلى أصلها: (بنوٌ) لا يعني تكسيرها.١

- ظاهر كلامه في الموضع السابق أنه عدّ (أبون) و(أخون) من جموع التكسير (٥٢/١). والظاهر لي أنها ليست كذلك، وأنها من الجمع السالم، وما جرى من تغييرٍ وحذفٍ لآخرها لا يختلف عن حذف آخر (الداعي) مثلاً التي يقال في جمعها: (الداعون)، وهي جمع سالم، رغم هذا الحذف الصرفي والتغيير الذي وقع في الآخِر.

- قال عن (سنون) وبابِه: "فإنّ هذا الجمع يطّرد...." (٥٢/١) وهذا مشكل؛ لأنه شاذ بنصّ الألفية، كما أنه مخالف لقوله قبلُ: "يُشترط في كل ما يُجمع هذا الجمع...." (٥١/١) وراجعْ كلامًا جيدًا ليس العليمي في حاشيته.٢، ولمحقق التصريح في هذا الموضع.٣

- ذكر من أسماء الجموع الملحقة بجمع المذكر السالم: (عالَمون). (٥٢/١)، ولم يبيّن وجهَ ذلك، وهو مشكلٌ قديمًا وحديثًا، وله وجهٌ كان يحسن ذكره، والأقرب أنه جمع (عالَم)، فهو جمع حقيقي، لا ملحق به، وعلى هذا كثير من العلماء، ومنهم شرّاح ل(الأوضح)٤ ولو أنه جعله كذلك لكان أيسر.

- أخذ حفيد ابن هشام على جدّه أنّ ظاهر عبارته أنّ سبب بناء الضمائر هو شبهها بالحروف شبهًا وضعيًّا، وقال: إنّ (نحن) لا تشبهها شبهًا وضعيًّا، ويرى أن الأولى أن يقال: إنّ سبب بناء الضمائر هو شبهها بالحروف شبهًا معنويًّا. (حاشية الحفيد ٤/أ.)

- عرَّف ناقلاً عن غيره الضمير المستتر وجوبًا بأنه ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل. (٨٧/١)، وعدَّ من ذلك (أفعل) في التفضيل. ويُستشكل عليه وعليهم حينئذٍ أنّ (أفعل) التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل.٥

---

١ حاشية يس ٧٢/١.

٧٣/١٢.

٣ (٢٤٢/١ ح: ٤)

٤ التصريح ٢٣٩/١.

٥ التصريح ٣١٩/١.

- عدَّ من الموصولات الحرفية (الذي). (١٣٧/١) وعَدُّها مشكل؛ فالأظهر أنها من الموصولات الاسمية، وهي أشهرها، وأمّا كونها من الحرفية فرأيٌ يُعزى للفارسي، وانتصر له ابن مالك في بعض كتبه، مع أنه في تعريفه للموصول الحرفي قد أخرجه،١ قال أبو حيان: والصحيح منعُه، وهو مذهب البصريين٢. وعزا المنعَ السيوطيُّ لجمهور النحويين٣، وأكثرُ النحويين في مصنفاتهم لا يذكرون (الذي) من الموصولات الحرفية. ونقل الأزهري عن الرضي أنه لا خلاف في اسمية (الذي) المصدرية، على القول: إنها تكون مصدرية، قال الأزهري: وصنيع الموضح – يعني ابنَ هشام – يأباه.٤. واستشكل يس العليمي نقلا عن اللقاني كونَ (الذي) حرفًا، مع أنّ فيها (أل)، وهي بجميع أنواعها من خواص الاسم٥.

- أطلق الحديثَ ثمّ قيّده في حذف العائد المجرور بالإضافة بأن يكون المضاف وصفًا غير ماض، نحو: (فاقض ما أنت قاض). (١٧٣/١) وأرى أن إطلاقه وتقييده كليهما غيرُ موفقين: أمّا التقييد بكونه غيرَ ماض فلم يفعله ابن مالك في النظم، وإنما أخذه بعضهم من مثاله، وأرى أنه لا معنى له، لأنه إنما أراد أن يكون منصوبًا تقديرًا، ولو كان ماضيًا فإنه لن يكون منصوبًا تقديرًا، بل سيكون مجرورًا، وهذا لا يحول دون حذفه؛ فإن المجرور يحذف أيضًا كما يحذف المنصوب، وفي (الأوضح) حديثٌ عن حذف العائد المجرور بالحرف، ومن العلماء مَن أطلقه إلا بشرط أن يكون معلومًا، ولم يَشترط غيرَ ذلك.

وأمّا إطلاق ابن هشام كونَه وصفًا فهو مشكل حقًا، وعليه أكثر شراح الألفية والمؤلفين؛ وسبب إشكاله أنه سيشمل فيما يشمل اسمَ المفعول، والضميرُ المتصل به إن تأملتَ لا يكون في محل جرّ، بل يكون في محل نصب، في نحو: (يرضيني الذي أنا

---

١ شرح التسهيل١/١٨٨.

٢ الارتشاف ١/٥٢١.

٣ الهمع١/٢٨٥.

٤ التصريح ١/٤١٥.

٥ حاشيته على التصريح١/١٣٠.

معطاه)، وقد نصّ الأزهري على أنه لا يجوز نحو: (جاء الذي أنا مضروبه) قال: لأن الوصف اسم مفعول، وأن العائد ليس منصوبًا تقديرًا.١

- عدّ ابن هشام في حديثه عن العلم بالغلبة من العبادلة ابن مسعود – رضي الله عنه– (١٨٤/١) قال المكي: وليس كذلك، وإنما رابع العبادلة عبدالله بن الزبير، نصّ على ذلك أئمة الحديث، قال: وقد يجاب عنه بأنّ كلامه فيما غلب على العبادلة، لا فيمن غلبت عليهم العبادلة.٢

- في ظاهر كلامه إشكال، حين قال: "ويجوز في (عسى) خاصة أن ترفع السببي، كقوله: وماذا عسى الحجاج يبلغ جهدُه...." (٣٠٨/١ ) وحقيقة الأمر أنّ الذي يرفع السببي – وهو (جهدُه)– ليس (عسى)، وإنما الفعل الواقع في خبرها، وهو في البيت: (يبلغ). ولذلك كان الأزهري أدقَّ حين زاد في الشرح كلمة (خبر)، لتصبح: "ويجوز في خبر (عسى)...."٣. ونحوه في شرح الشذور٤، والهمع٥، ويقول الأشموني الذي تُشابه ألفاظُه عادةً ألفاظَ ابن هشام: "وأمّا (عسى) فإنه يجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببي"٦.

- في قوله تعالى: ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾ فسّر ابن هشام الفاعل بقوله: إذا بلغت الروحُ. (٨٩/٢) ولا إشكال في صحة كلامه وصواب مآله، ولكنّ الأدق أن يفسّر الفاعل بضمير مستتر تقديره: (هو)، يعود إلى (الروح) التي دل عليها الكلام والحال المشاهدة؛ ليكون ذلك موافقًا لما قرره قبلُ في القاعدة من قوله: "وإلاّ فهو ضمير مستتر"، ولما فسّر به أيضًا الحديث الذي سبق الآية، ليكون الجميع على سَنن واحد، وهو

---

١ التصريح١/٤٧٧، وانظر شرح القطر للفاكهي١/٢٢٤.، وخالف في ذلك الصبانُ١/١٧٢.

٢ رفع الستور والأرائك ٢٢/أ.

٣ التصريح ١/٦٨٤.

٤ ٣٤٧.

٥ ١٣٤/٢.

٦ ٢٦٤/١.

ما فعله الأزهري في تأويله[1]، وصرّح اللقاني ويس بأن ابن هشام خالف الأولى في التعبير وفي التقدير.[2]

- حكم بأنّه لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط إلا في الشعر، وهذا مشكلٌ؛ لأنّه يخالف: (وأمّا ثمودَ فهديناهم) في قراءة النصب، و(أمّا) من أدوات الشرط.[3]

- في باب التعدي واللزوم وصف الفعلين: (نصحته) و(شكرته) بأنهما سماعيّان جائزان في الكلام المنثور (٢/١٨٤) واستشكله حفيده، وذكر أنه في شرح الشذور[4] تبعًا لما في التسهيل[5] ذكر أنّ هذين الفعلين ممّا يتعدّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجرّ؛ فعلى هذا لا يكون منصوبًا مع عدم الحرف سماعيًّا، بل يكون قياسيًّا، فهو مخالف لما هنا.[6]

- عدَّ (الميل) و (الفرسخ) وأسماء المقادير –تبعاً للألفية– من الظروف المكانية المبهمة. (٢/٢٣٧) ولم يظهر لي بجلاء كيف تكون مبهمة، وهي الدالة على مقدار معين، وإنها لا ينطبق عليها الضابط الذي وضعه ابن هشام لبيان المبهمات، وهي أنها ما افتقرت إلى غيرها في بيان صورة مسماها. و(الميل) ونحوه من أسماء المقادير دالة على شيء محدد، ولا تحتاج لغيرها في بيان حقيقتها؛ ولذلك نقل الصبان عن بعض العلماء أنه يراها من قبيل المختصات لا المبهمات[7]، وهو رأيُ الشلوبين، وصحح بعضهم أنها شبيهة بالمبهم، وليست مبهمة،[8] وأورد ابن هشام في كتاب آخر له القولين وصحّحهما.[9]

---

١ التصريح ٢/٢٥١، وانظر تعليق المحقق.

٢ حاشية يس ١/٢٧٢.

٣ حاشية يس على التصريح ١/٢٩٨ وعلى شرح القطر للفاكهي ٢/٨٦، وفيه مزيد بحث وجواب.

٤ ٣٥٦

٥ ٢/ ١٤٩ سمّاه المتعدي بوجهين.

٦ حاشية الحفيد ٣٩/أ

٧ ٢/ ١٢٩.

٨ الارتشاف ٢/٢٥١، توضيح المقاصد ٢/٩٣.

٩ شرح الشذور ٢٣٤.

- قال: إن الوصف الرابع من أوصاف الحال: أن تكون نفس صاحبها في المعنى. (٢/٣٠٥) وهذا لا يختلف عن الوصف الثاني من أوصاف الحال.

- وفي الفواصل التي تفصل بين المضاف والمضاف إليه أوردَ أنَّ الفاصل قد يكون مفعولاً، وشاهده: (تسقي امتياحًا ندى المسواكَ ريقتِها..... ) وذلك حق وصواب، لكنّ الإشكال يأتي في تقدير البيت، إذ قدّره ابن هشام: (أي: تسقي ندى ريقتها المسواك). (٣/ ١٨٧) ومن قبله ابن مالك١، وكذلك ابنه٢ وغيرهما، وظاهره أنّ (ندى ريقتها) هو المفعول الأول؛ لأنه بدأ به، وأنّ (المسواك) هو المفعول الثاني، وعلى هذا تقدير الشارح الأزهري صراحةً وإعرابُه٣، وهذا خلاف الأولى؛ لأن من أحكام الفعل المتعدي لمفعولين، أن يكون الفاعل في المعنى هو المفعول الأول، كما تقول: (أسقيت الدابة ماءً) ف(الدابة) هي المفعول الأول؛ ولذلك فالأولى أن يكون (المسواك) هو المفعول الأول، لكنه تأخر، وعلى هذا إعراب الشيخ المحقق عبد الحميد.

والدنوشري يصرح بمخالفة تقدير الأزهري وظاهرِ صنيع ابن هشام للصواب. ومن العلماء مَن يعتذر للأزهري بأنه أراد الأول في اللفظ والذكر.٤ وكل هذا لا يعيب ابن هشام في أصل المسألة، فهو أطلق أن يكون الفاصل مفعولاً، و(المسواك) مفعولٌ حتمًا، إمّا أنه الأول، وهو الظاهر، أو الثاني في بعض التقديرات.

- جزَم غير مرةٍ أنّ المصدر الميمي اسمُ مصدرٍ، وليس مصدرًا. (٣/٢٠١، ٢٠٩)، وخالفه في ذلك حفيده، محتجًا عليه بكلامٍ آخرَ له في كتابه (الشذور)،٥ وأرى أنّ الأولى أن يُعد مصدرًا، أليسوا يسمّونه مصدرًا، ولا وجه لأن يفسّر المصطلح بخلاف ما هو صريحٌ فيه، ثمّ إنه لمّا جاء إلى العمل، وهو المهمّ من شأنه، قال: إنه فيه كالمصدر اتفاقًا. (٣/ ٢٠٩) فلم يكن وجهٌ قويٌّ لإخراجه عنه في الاصطلاح.

- قال في الصيغة القياسية للتعجب (ما أفعله)، نحو: (ما أحسنَ زيدًا): "فأمّا (ما) فأجمعوا على اسميتها؛ لأن في (أحسن) ضميرًا يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ..."

---

١ شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٩-٩٩٠، شرح التسهيل ٣/ ٢٧٤.

٢ شرح الألفية ٤١٠

٣ التصريح ٣/ ٢٣٢.

٤ (حاشية يس ٢/ ٥٩).

٥ حاشية الحفيد ٥٥/ب. وانظر: شرح الشذور ٤١٠-٤١١.

(٢٥١/٣) وفي تقريره هذا موقفان للعلماء، أولهما: أنّ قوله (لأن في (أحسن) ضميرًا يعود عليها) قال عنه يس: فيه نظر، فإن الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون إن فيها ضميرًا.١ والموقف الثاني: أن ابن هشام حكى الإجماع على كون (ما) مبتدأ، وكذلك فعل ابن مالك.٢ مع أنّ للكسائي رأيًا يخالف هذا الإجماع، فهو يرى أنها لا محل لها من الإعراب، وحكم أبوحيان على هذا الخلاف أنه خلاف شاذ.٣ وقال الأزهري عن رأي الكسائي: إنه شاذ لا يقدح في الإجماع. ويرى الشيخ عبدالحميد أنه لا يصح أن يقال عن الكسائي قريع سيبويه ونديدِه: إنّ خلافه لا يُعبأ به، وإنّه لا يحتاج إلى مثله في ادعاء الإجماع، ثم متى انعقد من النحاة الإجماع حتى يقال فيه ذلك.٤

- قال عن التوكيد ب(النفس) و(العين): "وأمّا في التثنية فالأصحّ جمعهما على (أفعُل)، ويترجّح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم، وغيره بعكس ذلك". (٣٢٨/٣). ونقله الأخير غريب جدًا٥، حتى لقد قال عنه حفيده: إنه شيء لم يقل به أحد.٦ وقال الأزهري: "ولم أقف عليه؛ فهو نقل غريب، كيف وقد قيل: إنّ التثنية لم ترد إلا في الشعر.٧

- قال ابن هشام عن وقوع عطف البيان في المعارف: إنه متفق عليه. (٣٤٦/٣) ولم يعجب ذلك شارح كتابه الشيخ عبدالحميد، ولم يُسلّم به، وقال: إن بعض العلماء يخصّه بالعلم دون سائر المعارف.

---

١ حاشية التصريح ٨٧/٢، وانظر: حاشية الشيخ عبدالحميد.

٢ شرح التسهيل ٣١/٣.

٣ الارتشاف ٣٣/٣.

٤ حاشية (الأوضح)

٥ وكذا في كتابه: (شرح اللمحة ٢٣٤/٢) وكذا في الأشموني ٧٤/٣.وذكر أبو حيّان أن ابن مالك وابنه وهِما في إجازتهما: (قام الزيدان نفساهما)، وقال: لم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين. (الارتشاف ٦٠٨/٢، التذييل ١٠٤/٤ب، ونحوه في توضيح المقاصد ١٥٩/٣، والمساعد ٣٨٥/٢، وممّن أجاز التثنية ابن إياز، ونقله عنه المرادي (توضيح المقاصد ١٦٠/٣)

٦ حاشية الحفيد ٦٢أ.

٧ التصريح ٥١٠/٣.

ولا أرى في كلام ابن هشام مطعنًا، فإنه إنما أراد إثبات كونه في المعارف مطلقًا دون خوض في تفصيلها، وإنه يقابل دخولها المعارف بدخولها النكرات، وهذا الثاني من العلماء من ينكره، أما الأول فلا أحد ينكره، وإن اختلفوا في بعض أنواعه.

- أورد في البدل المباين تفصيلاً كثيرًا، يُشكل فيه تسميته أحد الأنواع بدل نسيان، وهو ما كان مقصودًا من أول الأمر، ثم تبيّن بعد ذكره فساد قصده. (٤٠٣/٣) ولا أدري كيف يُسمَّى في اللغة هذا نسيانًا، إنما النسيان هو عدم التنبّه لشيء والسهوُ عنه، أمّا ما أراده ابن هشام فهو الغلط عينُه، وهي تسمية متقدّمي النحويين الذين سبقوه، كالمبرد١ والزجاجي٢ والسيرافي٣ وابن مالك ٤، وعلى هذا أكثر النحويين، وهو الحق فيما أرى، ولا وجه لانتقاد ابن هشام إياهم أنهم لم يفرقوا بين النوعين (٤٠٣/٣) بل إنه هو الأولى بالنقد حين فرّق بينهما.

- قال: إنّ نداء المختوم بتاء التأنيث مرخمًا أكثرُ من ندائه تامًّا، ثم أعقبَ: "لكن يشاركه في هذا مالك وعامر وحارث". (٦٦/٤-٦٨)٥. أمّا الأول – وهو المختوم بالتاء- فمصداقه في كتاب سيبويه٦، وشرح الجمل لابن عصفور٧، وشرح الرضي٨. وأمّا (مالك) و (عامر) و (حارث) فتصريح سيبويه:" وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر".٩ ويُفهم منه أنها هي أكثر الأسماء ورودًا في الترخيم، لكن قد لا

---

١ في المقتضب ١٦٦/١، والكامل ٩٠٦/٢-٩٠٧.

٢ في الجمل ٢٣.

٣ في شرح الكتاب ١٠/٢ب

٤ في الألفية وعامة كتبه.

٥ ونحوه في الارتشاف ١٥٧/٣.

٦ ٢٤١/٢، ٢٥١.

٧ ١٢٢/٢.

٨ ٤٧٦/١/١٨.

٩ الكتاب ٢٥١/٢.

يُفهم منه أنّ الأكثر فيها الترخيم.١ ويؤيّد هذا أن أبا حيان نقل عن الكسائي والفراء أنهما لم يسمعا الترخيم إلا في هذه الثلاثة.٢

ولم يذكر ابن عصفور (عامر) واقتصر على: (حارث) و (مالك)٣.

- علّل بناء (أمس) على الكسر في لغة الحجازيين بتقديره مضمَّنًا معنى اللام. (١٣٤/٤) ووجه النظر في هذا أنّ اللام لا معنى لها ظاهرًا في (أمس)، فالمعنى الأصلي للاّم هو الملك، ولا أجد لها وجهًا قريبًا أو بعيدًا في (الأمس)، ولو أنّه قال: معنى (في) لكان هو الظاهر، فإنّ (أمس) تفيد الظرفية، و(في) أصل فيها، وهذا ما استظهره الدنوشري في وجه بنائها،٤ أو أنه قال: الباء؛ فهي تدل على ذلك، والخليل يجعل التقدير:: (بالأمس)، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفًا على اللسان.٥

إلاّ أن يكون أراد باللام (أل) فهذا أقرب،٦ ؛ لأنّ المراد ب(أمس) شيءٌ يشبه المعرفة؛ فإنّ المراد بها اليوم الذي قبل يومك، ففيه معنى (أل)، ويشهد لهذا تقديرُ الخليل السابقُ.

لكن ابن هشام لم يصرّح بهذا، والناظر في كتابه لا يتبادر إلى ذهنه (أل) حين يسمع اللام، إنما ذلك للمتقدّمين، وقد رأيتَ الدنوشري ذهب إلى الجارة، ويرى أن الحرف هو (في)، وليس اللام.

* * *

١ وانظر كلام الشيخ عبدالحميد في حاشيته ٤/٦٨.

٢ الارتشاف ٣/١٥٧ وخالفهما.

٣ شرح الجمل ٢/١٢٢.

٤ حاشية يس٢ /٢٢٦.

٥ الكتاب ٢/١٦٢–١٦٣، وراجع الأشموني ٤/٢٦٨.

٦ أشار إلى هذا بلمحة عابرة الأزهري، إذ زاد في الشرح: (المعرفة) (التصريح ٤/٢٧٠) وانظر كلام العلماء في الأشباه والنظائر١/٢٥٢.

**الخاتمة**

أظهرتْ لي هذه الدراسةُ وكشَف لي التدقيقُ في كتاب ابن هشام (أوضح المسالك) أنّه كتاب عظيم، كثيرُ النّفع، وافر الأحكام، ظاهر الإحكام، وإنْ كنتُ قد أحصيت فيه أمورًا ليست في جملتها بالكبار، وإنما هي أشياء أردت أن أنبّه عليها قارئي هذا الكتاب من الطلاب الذين يدرُسونه، ومن الأساتذة الذين يدرّسونه.

وقد ظهر لي أن المشكلات في ضبط النص إنما هي في أكثرها والسواد الأعظم منها ليست من ابن هشام، وإنما من ناقلي كتابه، وتبيّن لي أنه لا يُستغنى عن شروحه، ووجدت من أنفعها وأحسنها شرح الشيخ خالد الأزهري (التصريح)، كما تبيّن لي التوافق الكبير بين نشرة الشيخ عبدالحميد والنسخة القديمة التي طبِع فيها متن (أوضح المسالك) دون شرح أو تعليق، كما تبيّن لي أنّ نشرة الشيخ محمد النجّار الذي سمّاه (ضياء السالك) أنه خيرٌ وأدق وأوضح من نشرة الشيخ عبدالحميد المشهورة.

وقد أحصيت مواضع قليلة جدًا قد يُفهم منها اختلافُ قولِ ابن هشام في هذا الكتاب، وأمّا اختلافه مع كتبه الأخرى فذاك معتاد لا يُنكر مثلُه.

وسوى ذلك فهناك مشكلات تتعلق بأمور مألوفة في كل الكتب النحوية، كأن يلزم على ظاهر بعض أحكامه لوازم غير صحيحة، أو أن يكون في بعض المواضع ما يخفى، وهذان سبيلهما أن الشارح والأستاذ كفيلان أن يزيلاهما. وما هي إلا مواضع قليلة، وقد وجدتها ظاهرة لدى الشرَّاح رحمهم الله.

ولم يخلُ الكتاب من مواضع قال الشرَّاح إن فيها نقصًا أو زيادة، أو أمثلة أو شواهد ينقصها الدّقة، أو تحتاج إلى الوضوح، وبان لي أنها لا تختلف عن المعتاد في مثل هذه الشروح.

وأخيرًا أحصيت مواضع عديدة كان للشرَّاح فيها مخالفات لابن هشام لم أجد منها ما يوصف منها بالشناعة، وإنما هي تقريرات خالفَت الأولى وجانبَت الأحسَن، لكنها قليلة جدًا إذا ما قيست بهذا الكتاب الكبير الواسع.

ووصيّتي أنّ من أراد أن يصنع شيئًا في الكتب التعليمية أن ينطلق من هذا الكتاب أو من مثله، على أن يزيده توضيحًا وتمثيلا.

رحم الله ابن هشام رحمةً واسعة، وجزاه عنّا وعن المسلمين خير الجزاء، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

## أهم المراجع


- الارتشاف، لأبي حيان، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة المدني.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد البيطار، مجمع اللغة دمشق. د. ت.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، ت: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ
- الأصول لابن السراج، تحقيق حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل ١٤٠٩هـ.
- إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٩هـ.
- الإيضاح العضدي لأبي علي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ١٤٠٨هـ
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- التذييل (شرح التسهيل لأبي حيان)مصور بجامعة الإمام، الأرقام: ٧٣٢١، ٧٣٢٣، ٧٣٢٤، ٧٣٢٦).
- التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٨هـ ورجعت في مواضع معينة إلى الطبعة القديمة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، الطبعة الأولى
- توضيح المقاصد للمرادي، ت: عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية،ط٢.
- الجامع الصغير لابن هشام، تحقيق أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ
- حاشية الحفيد على التوضيح، مصورة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم: ٩٢٣٨ف.
- حاشية الصبان (بحاشية شرح الألفية للأشموني).
- حاشية يس العليمي الحمصي على التصريح = التصريح

- حاشية يس على شرح القطر للفاكهي مطبوعة مع الشرح.
- الخصائص لابن جني، تحقيق:محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، دار الكتب المصرية.
- رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك للإمام المكي، مصورة بمكتبة جامعة الإمام. رقم ١١١٢٦/ف.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق: عبدالحميد السيّد عبدالحميد، دار الجيل بيروت.
- شرح الألفية لابن عقيل بشرح محيي الدين عبدالحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت
- شرح الأشموني مع حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية ١٣٣٦هـ
- شرح التسهيل لابن مالك، ت: عبدالرحمن السيّد ومحمد المختون،دار هجر، القاهرة.
- شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق صاحب أبو جناح د. ن د. ت.
- شرح الشذور لابن هشام، يشرح محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا.
- شرح القطر للفاكهي (مجيب الندا) ومعه حاشية يس عليه، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ١٣٩٠هـ
- شرح القطر لابن هشام بحاشية محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا ١٩٨٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث
- شرح الكافية للرضي، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحيى مصري، جامعة الإمام، ط١، ١٤١٧هـ
- شرح الكتاب للسيرافي، مصور بجامعة الإمام برقم١٠٢٩٦/ف، عن دار الكتب المصرية ١٣٧/نحو.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، ت: هادي نهر، الجامعة المستنصرية،العراق ١٣٩٧هـ.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت د. ت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ت: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد ١٤١٣هـ
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ت: عدنان الدوري، مطبعة العاني بغداد
- الفوائد الضيائية في شرح الكافية، للجامي، تحقيق: أسامة الرفاعي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٤٠٣هـ

- الكافية لابن الحاجب، تحقيق: طارق نجم عبدالله، مكتبة الوفاء، جدة، ١٤٠٦هـ
- الكامل للمبرد، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب ١٤٠٣هـ
- المحرر في النحو، للهرمي، تحقيق: د. أمين سالم، مؤسسة العلياء، ط١، ١٤٣١هـ
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبدالعزيز، دار الفكر ١٤٠٠هـ
- المغني لابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الباز، مكة.
- المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق كاظم المرجان،وزارة الثقافة بغداد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث القاهرة ١٣٩٩هـ
- المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط ٩.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، ت:حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ


* * *